الأمم المتحدة

A/C.2/66/SR.29

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
15 March 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد دونكل (نائب الرئيس) ..... (لكسمبرغ)

المحتويات

البند ١٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (تابع)

(ب) متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع)

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-57185X (A)

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع)

(ز) تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته السادسة والعشرين (تابع)

(ح) الانسجام مع الطبيعة (تابع)

(ط) التنمية المستدامة للجبال (تابع)

(ي) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (تابع)

نظرا لغياب السيد مؤمن (بنغلاديش)، تولى السيد دونكل (لكسمبرغ)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ١٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع) (A/66/87، و A/66/297، و A/66/298، و A/66/298/Corr.1، و A/66/337، و A/66/388، و A/66/391)

(أ) **تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة** (تابع) (A/66/287، و A/66/304، و A/C.2/66/2)

(ب) **متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية** (تابع) (A/66/218، و A/66/278)

(ج) **الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث** (تابع) (A/66/301)

(د) **حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة** (تابع) (A/66/291)

(هـ) **تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا** (تابع) (A/66/291)

(و) **اتفاقية التنوع البيولوجي** (تابع) (A/66/291)

(ز) **تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته السادسة والعشرين** (تابع) (A/66/25)

(ح) **الانسجام مع الطبيعة** (تابع) (A/66/302)

(ط) **التنمية المستدامة للجبال** (تابع) (A/66/294)

(ي) **تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة** (تابع) (A/66/306)

١ - **الرئيس:** أشار إلى المناقشات التي جرت في الجلسة السابقة بشأن قائمة المتكلمين في البند ١٩ من جدول الأعمال، فقال إنه أجرى مشاورات مع جميع المجموعات الرئيسية وسيتبع المشورة التي أسداها رئيس الجمعية العامة وهي: أنه كحل مؤقت لا يشكل سابقة بأي حال من الأحوال، سيتبع ترتيب المتكلمين كما حُدد في جلسة الصباح، وهو: ناورو (باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ)، وإندونيسيا (باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا)، وقطر (باسم الدول العربية)، والاتحاد الأوروبي، واستراليا (متكلمة أيضا باسم كندا ونيوزيلندا). وستظل بقية القائمة دون تغيير. ووجه الشكر إلى المجموعات الرئيسية لما أبدته من مرونة وروح بناءة في السعي لايجاد حل للمسألة.

٢ - **السيدة موزيس** (ناورو): تكلمت باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ - بابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وميكرونيزيا، وناورو - فقالت إن ضعف مقاومة الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وافتقارها إلى القدرة على مواجهتها تشكلان عقبتين رئيسيتين أمام التنمية المستدامة للمنطقة، التي تعتمد على سلامة البيئة البحرية وحيويتها. فبالنسبة لتلك الدول، ''الاقتصاد الأخضر'' هو في الواقع ''اقتصاد أزرق''. وتشكل الموارد البحرية والمحيطية أساس سبل العيش في المنطقة وأمنها الغذائي واقتصادها، ويمثل حفظها وإدارتها بصورة مستدامة المسار الرئيسي للتنمية المستدامة في

المستقبل. ووفقا لذلك، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، بالاضافة إلى استراليا ونيوزيلندا، والأمين العام للأمم المتحدة، وغيرهم، يطالبون بإدراج الاقتصاد الأزرق في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مع التركيز على ثلاثة شواغل ذات أولوية، هي، تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحقيق تطلعاتها الإنمائية فيما يتعلق باستغلال الموارد البحرية والساحلية، والقضاء على ممارسات الصيد المفرط وممارسات الصيد المدمرة، وزيادة قدرة النظم الإيكولوجية البحرية على تحمل آثار تغير المناخ وتحمض المحيطات. وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، يقدم تقرير الأمين العام توصيات محددة تهدف إلى تعزيز تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس التنفيذية. ومن الواضح أنه يلزم اتخاذ تدابير جديدة محددة الأهداف لمعالجة مواطن الضعف التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية وترحب ناورو بإجراء مناقشة موضوعية بشأن تلك المسائل المهمة في السنة المقبلة. وعلاوة على ذلك، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، هي وتحالف الدول الجزرية الصغيرة، تدعو إلى عقد مؤتمر عالمي ثالث بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية يتفق عليه في مؤتمر ريو + ٢٠ المقبل.

٣ - ومضت قائلة إن منطقة ناورو تعتمد بشدة على سلامة النظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية، التي تعد مصدرا رئيسيا للأغذية والدخل. وهناك أكثر من ٢٧٥ مليون شخص على مستوى العالم، معظمهم في البلدان النامية والدول الجزرية، يعتمدون بصورة مباشرة على الشعاب المرجانية في توفير سبل معيشتهم وقوتهم. وتتعرض الشعاب المرجانية لضغوط متزايدة، وبحلول عام ٢٠٣٠، ستكون نسبة ٩٠ في المائة منها معرضة للمخاطر بسبب الآثار المشتركة لتغير المناخ والتحمض وغيرها من آثار الأنشطة البشرية، وذلك ما لم تتخذ تدابير عاجلة لحمايتها. ومن شأن اتخاذ الجمعية العامة لقرار بشأن حماية الشعاب المرجانية من أجل توفير سبل عيش وتنمية مستدامتين أن يشكل أداة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤ - وفيما يتعلق بحماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة، قالت إن تغير المناخ ما زال يشكل أكبر تهديد على الاطلاق لبقاء وحيوية الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ والجهود التي تبذلها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهناك بالفعل إدراك للآثار السلبية لتغير المناخ. ويعيش الناس في منطقة المحيط الهادئ كل يوم في خوف من أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى اجتياح بيوتهم وانتزاع أراضيهم إلى الأبد. وهم يرحبون بالزيارة التاريخية التي قام بها الأمين العام إلى منطقة المحيط الهادئ لكي يرى بنفسه النطاق الكامل لمدى ضعف سكان المنطقة أمام تغير المناخ. ومع ذلك، فهم يدركون تماما حجم الفجوة المستمرة بين التعهدات الطموحة المعلنة بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والقدر اللازم فعليا كما يقول العلم لتجنب حدوث الكارثة.

٥ - واستطردت قائلة إنه مع اقتراب موعد انعقاد الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ في ديربان، تشعر الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بالقلق إزاء التطورات التي حدثت مؤخرا سواء في عمل اللجنة الانتقالية أو في المداولات السابقة لانعقاد المؤتمر، والتي يبدو أنها تشير إلى أن ثمة حفنة صغيرة من البلدان تحاول تقويض نتيجة مؤتمر ديربان. وهناك سبب يدعو إلى التوجس من أن الثقة الهشة التي استعيدت في كانكون تتعرض للتآكل بسبب غياب الإرادة السياسية للتوصل إلى نتيجة تكفل بقاء جميع الأمم.

٦ - واستطردت قائلة إن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ ليست مستعدة لأن تشارك في وثيقة ختامية تصدر بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تعاملها بوصفها مجرد أضرار جانبية. وتشمل أولوياتها لمؤتمر ديربان الاتفاق على فترة التزام ثانية بموجب بروتوكول كيوتو، والاتفاق على ولاية واضحة لا لبس فيها لإبرام صك لمعالجة الانبعاثات يكون ملزما قانونا لجميع الدول بموجب الاتفاقية، والوضوح بشأن رفع مستوى الطموح المتعلق بالتخفيف وفقا للمعارف العلمية لكفالة قدرة جميع الأمم على البقاء، وتفعيل صندوق المناخ الأخضر لكفالة توفير التمويل الكافي لمعالجة ضرورات التكيف العاجلة والطويلة الأجل.

٧ - ومضت قائلة إنه فيما يتعلق بسكان الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، فإن أثر تغير المناخ قد يجعل الكثير من بلدانهم في نهاية المطاف غير صالح للسكنى، مدمرا في غضون ذلك، ثقافاتهم الفريدة والقديمة. ومن الواضح أن بقاء الدول وسيادتها وسلامة أراضيها والتأثير على جيرانها هي مسائل تتعلق بالسلام والأمن الدوليين. فالأمن يمثل شرطا أساسيا للتنمية المستدامة. وبالتالي فإن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تغفل معالجة التداعيات الأمنية لتغير المناخ. وقد شعرت الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بالتفاؤل من اعتماد مجلس الأمن لبيان رئاسي بشأن المسألة في تموز/يوليه، وتكرر تأكيد دعوتها بأن يقوم الأمين العام بتعيين ممثل خاص لتحليل ما قد يترتب على تغير المناخ من آثار أمنية. ومن الضروري أيضا أن يتم تقييم قدرة منظومة الأمم المتحدة على كفالة أن يكون بوسعها مواجهة التداعيات الأمنية لتغير المناخ.

٨ - ومضت قائلة إن الطاقة المتجددة يمكنها أن تقوم بدور رئيسي في حل أزمة المناخ وتوفير أمن الطاقة، وبالرغم من أن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ تكاد لا تقع عليها أي مسؤولية لحدوث تغير المناخ، فإنها اعتمدت استراتيجيات وأهداف لتعزيز الطاقة المتجددة. ومع ذلك، فإن تكاليف تنفيذ التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة تشكل عائقا رئيسيا. وذكرت أن التحديات والفرص التي تنفرد بها الجزر الصغيرة يجري تجاهلها من قِبَل المستثمرين التقليديين، الذين يميلون إلى تفضيل المشاريع المركزية الكبيرة. ومنظومات الطاقة المتجددة المنتشرة والأصغر حجما تكون أكثر فعالية من حيث التكلفة عن المولدات المركزية الكبيرة عندما يكون السكان متناثرين في مساحة واسعة وعبر جزر متعددة. لذلك فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ تدعو المجتمع الدولي والمؤسسات المالية إلى تقديم مساعدات خاصة في مجال الامداد بالطاقة المتجددة من أجل توفير مصادر بديلة ميسورة التكلفة ومتجددة للطاقة النظيفة.

٩ - **السيد خان** (إندونيسيا): تكلم باسم الدول الأعضاء العشر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة يأتي في وقته تماما، حيث أنه يوفر منبرا لاستعراض التطورات التي حدثت منذ مؤتمر قمة الأرض لعام ١٩٩٢ ولمعالجة الثغرات في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ التنفيذية.

١٠ - ومضى قائلا إنه إذا أخذت في الاعتبار الدروس المستفادة من مؤتمر قمة الأرض الأول، يلزم أن يعزز المؤتمر المقبل النمو الاقتصادي العالمي المطرد والمنصف والشامل، وبخاصة في البلدان النامية؛ وأن يعمل على إيجاد حلول فورية ومستدامة للمشاكل البيئية؛ وأن يترجم القرارات والإعلانات والخطط إلى إجراءات محددة قابلة للتنفيذ؛ وأن يحسن الإطار المؤسسي الحالي للتنمية المستدامة لتعزيز التكامل بين الركائز الثلاث التي تقوم عليها التنمية المستدامة.

١١ - واستطرد قائلا إن المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ قد دخلت مرحلة حاسمة وإن الاتجاه الذي سيسلكه نظام

تغير المناخ في المستقبل يتوقف على المقررات التي ستتخذ في الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية. وقد انتهت الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأطراف وينبغي أن تساعد على كفالة التوصل إلى نتيجة متوازنة وشاملة ومجدية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تقطع على نفسها التزامات أكثر طموحا وأن تضع أهدافا محددة وملزمة بشأن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وينبغي أن تعترف الوثيقة الختامية للمؤتمر بمواطن الضعف الموجودة في البلدان النامية وحاجتها إلى التكيف مع تغير المناخ، وأن تؤدي إلى توفير موارد مالية كافية ومستدامة ويمكن التنبؤ بها، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز القدرات وجهود التكيف والتخفيف.

١٢ - واستطرد قائلا إن اعتماد بروتوكول ناغويا المتعلق بالحصول على الموارد الجينية وتقاسم منافعها يعتبر معلما في السعي من أجل تحقيق أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي. وسيساعد نظام الحصول على الموارد وتقاسم منافعها البلدان النامية على تعزيز الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والحيلولة دون زيادة فقدانه. وبالنظر إلى الدور الاستراتيجي الذي يلعبه التنوع البيولوجي في التنمية المستدامة، تأمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا في أن يقوم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أيضا بتعزيز جدول أعمال المحافظة على التنوع البيولوجي وحمايته.

١٣ - وأردف قائلا إن البلدان النامية ما زالت تعتمد على الوقود الاحفوري لدعم جهودها الإنمائية وما زال استخدام مصادر الطاقة البديلة منخفضا. ولذلك، هناك حاجة إلى عقد العزم بصورة مشتركة من أجل تطوير مصادر مستدامة للطاقة المتجددة، وهو مجال يلزم فيه تكثيف أعمال البحث والتطوير وحشد ما يلزم من موارد مالية وبشرية. ويجب النهوض بترشيد إدارة الطاقة لإتاحة إمكانية زيادة كفاءة استخدام الطاقة.

١٤ - واختتم كلمته بقوله إن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة يجب أن يشرع في اتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين الإطار القائم للتنمية المستدامة. فقد آن الأوان لتجاوز مجرد الكلمات والقرارات لكفالة مستقبل الكوكب وسكانه.

١٥ - **السيد الحمادي** (قطر): تكلم باسم مجموعة الدول العربية، فقال إن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة متكاملة ويجب الاهتمام بها بشكل متساو ومتوازن. وينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + ٢٠) المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٢ أن يستعرض التقدم الذي أحرز حتى الآن، وأن يحدد أساليب مساندة الدول النامية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأن يعيد تأكيد الالتزام السياسي بدعم تلك العملية، فضلا عن معالجة التحديات الحالية والمستقبلية. وأعرب بالتالي عن القلق إزاء ما كشفت عنه المفاوضات مؤخرا من سعي البلدان المتقدمة النمو للتنصل من التزاماتها المتفق عليها. وعلاوة على ذلك، فإن إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وخطة جوهانسبرغ التنفيذية يشيران إلى ضرورة اتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لإزالة العقبات التي تعترض سبيل إعمال حق الشعوب في تقرير المصير، وبخاصة الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي. ومع ذلك، فإن الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري، ومزارع شبعا، وتلال كفر شوبا، والجزء الشمالي من قرية الغجر في لبنان، يحول دون تحقيق الشعوب في تلك المناطق للتنمية المستدامة.

١٦ - ومضى قائلا إن التأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية سيكون لها انعكاسات سلبية على التنمية في المنطقة العربية، مثل تراجع الإنتاج الزراعي، وتناقص الغطاء النباتي، وفقدان التنوع البيولوجي، ومن ثم نقص في تأمين الغذاء وتهديد الاستثمارات الاقتصادية الحيوية، كما قد يكون لها تداعيات اجتماعية بسبب الهجرة. ومواجهة تلك التأثيرات تتطلب

تحركا وتضامنا دوليا واتخاذ إجراءات فعالة تقوم على مبدأ المسؤولية المشتركة، ولكن المتباينة، وإيلاء أهمية خاصة لمساعدة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، والتأكيد مجددا على المسؤولية التاريخية للبلدان المتقدمة النمو. وتظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تشكل الإطار الرئيسي والمناسب للمفاوضات المتعددة الأطراف في هذا الشأن. ومن خلال عملية تفاوضية تتسم بالشفافية والشمولية وتقوم على توافق الآراء، ينبغي للدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية المعقودة في ديربان أن يسعى للحصول على دعم لنظام دولي عادل للتعامل مع ظاهرة تغير المناخ على أساس بروتوكول كيوتو وآلية التعاون المشترك الطويل الأجل في إطار الاتفاقية. وينبغي أن تضطلع البلدان المتقدمة النمو بدور رائد، وبخاصة من خلال نقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

١٧ - واستطرد قائلا إن المنطقة العربية تعاني من ظاهرة التصحر التي تهدد الإنتاج الزراعي والتنوع الحيوي، وينبغي مكافحة هذه الظاهرة عن طريق بذل جهود دولية شاملة، وزيادة الوعي، وتعزيز القدرات الوطنية، ودعم برامج نقل التكنولوجيا. وينبغي تعزيز اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من خلال رفدها بالموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع ذات الصلة.

١٨ - واسترسل قائلا إن الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي المعقود في ناغويا في عام ٢٠١٠ أكد على أهمية المحافظة على التنوع البيولوجي. كما أكد على ضرورة المحافظة على حقوق شعوب البلدان النامية في الاستفادة من مواردها الطبيعية وتوفير حوافز للمحافظة على التنوع البيولوجي. وأعرب في هذا الصدد عن تأكيد المجموعة على السيادة الكاملة لكل دولة على الموارد الوراثية والمعارف والممارسات التقليدية في نطاق أراضيها.

١٩ - وأضاف قائلا إن المجموعة تحيط علما بتقرير الأمين العام المعنون ''البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية'' (A/66/297). وهي تشدد على ضرورة أن تولي اللجنة هذا الموضوع كل الاهتمام المطلوب، وأن تبرز تجاهل إسرائيل لقرارات الجمعية العامة القاضية بضرورة تحملها مسؤولية تقديم تعويض عاجل وكاف لحكومتي لبنان والجمهورية العربية السورية عن الأضرار التي لحقت بشواطئهما من جراء إنتشار البقعة النفطية التي نجمت عن القصف الإسرائيلي الهمجي على محطة الجية اللبنانية لتوليد الكهرباء.

٢٠ - **السيد زامبيتي** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة تركيا، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، والجبل الأسود؛ وبلدي عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك، وصربيا؛ بالاضافة إلى أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وأرمينيا، وجورجيا، فقال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه قدمت إسهامات في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، من شأنها أن تعزز التماسك وأن تقوي الروابط بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة وأن تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢١ - ومضى قائلا إن الموضوعين اللذين يعالجهما المؤتمر - الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة - يوفران فرصة فريدة لمواجهة التحديات الحالية بغية إعادة تشكيل المستقبل. ومع ذلك، فإن النجاح في ذلك يتطلب توفر الخيال والجسارة والالتزام السياسي والإبداع.

٢٢ - وأردف قائلا إنه بغية إعطاء زخم جديد للتنمية المستدامة، سيلزم أن يوافق المؤتمر على رؤية مشتركة للتغيير، تكون قادرة على تحقيق نتائج في غضون أطر زمنية متفق عليها. وينبغي أن تتضمن نتائجه العملية الرئيسية خريطة

طريق للاقتصاد الأخضر تشتمل على غايات وأهداف وإجراءات محددة على الصعيد الدولي، فضلا عن حزمة من الإصلاحات، تشمل رفع مستوى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى وضع وكالة متخصصة في شؤون البيئة، بما يؤدي إلى تعزيز الحوكمة البيئية الدولية كجزء من إطار دولي أكثر توازنا وفعالية للتنمية المستدامة. كما ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار جوانب الحوكمة المتعلقة بالركائز الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، وذلك مع السعي في الوقت ذاته لتحسين الروابط بين الركائز الثلاث وتحسين تنفيذ الالتزامات القائمة.

٢٣ - واستطرد قائلا إن تعزيز بنية حوكمة التنمية المستدامة على الصعيد العالمي سيتطلب، بصفة خاصة، تعزيز وتحسين التنسيق بين مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومن شأن ذلك أن يتطلب أيضا تدعيم القضايا البيئية وإدماجها بأسلوب متوازن ضمن الاهتمامات الرئيسية، دون إهمال القضايا الاجتماعية. ومن شأن الاسهام في الأعمال التحضيرية لمؤتمر ريو، وهو المؤتمر الذي سيعقد في بون في الشهر المقبل، أن يعالج العلاقات المترابطة بين المياه والطاقة والأمن الغذائي من أجل استحداث حلول متكاملة.

٢٤ - واسترسل قائلا إن النجاح في مؤتمر ريو سيتطلب بناء شراكات، والتركيز على تنفيذ التنمية المستدامة في الميدان، وإتاحة وسائل التنفيذ. وبالاضافة إلى المساعدة الإنمائية التقليدية، ثمة حاجة إلى توفير مصادر ابتكارية للتمويل، مع تقييم نتائج المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة المقرر عقده في بوسان. وأضاف قائلا إن القطاع الخاص، الذي سيستفيد من الفرص التي يتيحها الاقتصاد الأخضر، يلزم أن يؤدي دوره في هذا الصدد، وتشير التطورات التي حدثت في الاقتصاد العالمي على مدى العقدين الماضيين إلى أنه يلزم أن يسهم جميع شركاء التنمية، بما في ذلك الشركاء الجدد والناشئون، بنصيبهم العادل في هذا الشأن.

٢٥ - واسترسل قائلا إن تغير المناخ يمثل خطرا عالميا يتطلب اتخاذ إجراءات عالمية لمواجهته. وقد كانت اتفاقات كانكون مهمة في هذا الصدد؛ ويجب أن يكون المؤتمر المقبل للأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ في ديربان خطوة أخرى إلى الأمام. وتمثل الالتزامات التي تعهدت بها البلدان حتى الآن فيما يتعلق بأهداف الانبعاثات الوطنية وتدابير التخفيف خطوة مهمة نحو تحقيق هدف الدرجتين، ولكن ما زال يتعين بذل المزيد من الجهود.

٢٦ - ومضى قائلا إن مؤتمر ديربان يجب أن يوفر خريطة طريق وإطارا زمنيا واضحين نحو التوصل إلى إطار شامل جديد وقوي وملزم قانونا. وليس لدى الاتحاد الأوروبي أي اعتراض على فترة التزام ثانية بموجب بروتوكول كيوتو في سياق عملية التحول إلى ذلك الإطار. وبالاضافة إلى ذلك، ينبغي للمؤتمر أن يُفعِّل اتفاقات كانكون، بما في ذلك تلك المتعلقة بالقياس والابلاغ والتحقق، وأن يوفر تصميما فعالا لصندوق المناخ الأخضر، وأن يعالج القضايا الرئيسية المتبقية.

٢٧ - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي قام، عملا بالتزاماته بموجب اتفاق كوبنهاغن، بتعبئة مبلغ ٢,٣٤ بليون يورو لتمويل عملية البدء السريع للبلدان النامية في عام ٢٠١٠ وهو ماض على المسار الصحيح للوفاء بالمبلغ الذي تعهد به للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ وهو ٧,٢ بلايين يورو. ومن شأن ذلك أن يكفل أقصى درجة من الشفافية والإبلاغ في الوقت المناسب عن تمويل البدء السريع.

٢٨ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بمبادرة الأمين العام المتعلقة بإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بتوفير الطاقة المستدامة للجميع، وعن أمله في أن يعضد مؤتمر ريو تلك المبادرة. وذكر أن الاتحاد الأوروبي يواصل دعم الجهود التي

يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز الطاقة المتجددة في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، وضعت الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة أهدافا طموحة ومحددة فيما يتعلق بالحصول على الطاقة والطاقة المتجددة.

٢٩ - وأردف قائلا إن السياسة الدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ستظل أيضا في بؤرة التفكير إلى حد كبير في السنة المقبلة، ولا سيما في الفترة السابقة على انعقاد الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في حيدر أباد.

٣٠ - وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي قد أحرز بالفعل تقدما طيبا نحو تحقيق الكثير من أهداف أيشي، وبخاصة من خلال استراتيجيته الجديدة للتنوع البيولوجي. وتتفق تلك الاستراتيجية مع الالتزامات العالمية التي قطعت في ناغويا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وينبغي أن يسترشد بها الاتحاد الأوروبي في سعيه نحو تحقيق هدفه الطموح المتمثل في وقف فقدان التنوع البيولوجي وتدهور خدمات النظم الإيكولوجية بحلول عام ٢٠٢٠ واستعادتها قدر الاستطاعة. والاتحاد الأوروبي ملتزم بشدة، بصفة خاصة، بعملية التصديق على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم منافعها وتنفيذه تنفيذا تاما. وفي الواقع، فإن معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وقعت البروتوكول وبدأت أعمال التنفيذ بالفعل. ويساند الاتحاد الأوروبي البلدان النامية في تنفيذ نتائج أيشي - ناغويا وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم منافعها، حيث أن حفظ التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية واستخدامهما بصورة مستدامة هو أمر مهم للغاية للقضاء على الفقر.

٣١ - واستطرد قائلا إن تقدما مهما قد أحرز نحو إنشاء المنبر الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في الجلسة الأولى للاجتماع العام الذي عقد في نيروبي وإن ذلك المنبر يحظى بأولوية رئيسية في جدول الأعمال العالمي والاتحاد الأوروبي ملتزم بتفعيله تفعيلا كاملا.

٣٢ - وأردف قائلا إن مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الذي عقد مؤخرا قد اتخذ قرارات مهمة لتعزيز تنفيذ الاستراتيجية العشرية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٨، وتوفير نهج متضافر للتصدي بفعالية لتحديات التصحر وتدهور الأراضي. ويلزم تعزيز الدعم العلمي لكي تصبح تلك الاتفاقية سلطة عالمية بشأن المعارف العلمية والتقنية المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي. وفي هذا الصدد، يؤيد الاتحاد الأوروبي بصورة نشطة المبادرة المتعلقة باقتصاديات تدهور الأراضي بوصفها وسيلة لإيجاد فهم أوضح لكامل تكاليف تدهور الأراضي.

٣٣ - واختتم كلمته بقوله إن الدورة الثالثة للمنبر العالمي للحد من أخطار الكوارث، التي عقدت في أيار/مايو ٢٠١١، تعد معلما رئيسيا في تنفيذ إطار عمل هيوغو، وإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وضعت استراتيجيات بشأن الحد من أخطار الكوارث ومنعها، وبشأن بناء القدرة على تحمل أخطار الكوارث، وتقوم حاليا بتنفيذ تلك الاستراتيجيات، داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه على السواء.

٣٤ - **السيد طومسون** (أستراليا): تكلم أيضا باسم كندا ونيوزيلندا، فقال إنه مع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أصبح من الواضح أن الكثير من التحديات التي تواجه البشرية تتطلب حلولا عالمية. وسيكون المؤتمر فرصة حاسمة وجيدة التوقيت لايجاد سبل لوضع العالم على مسار أكثر استدامة ولاتخاذ قرار بشأن النتائج العملية التي من شأنها أن تدمج الركائز الثلاث للتنمية المستدامة -

الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويجب أن يركز المجتمع الدولي طاقاته على وضع مبادرات عملية مدعومة بإطار مؤسسي قوي ومرن لمواجهة التحديات الجديدة والناشئة، وتنفيذ الالتزامات القائمة، وتعزيز البحث والابتكار والتعاون. كما يجب على المؤتمر أن يتغلب على الفجوات القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وأن ينفذ مبادرات لتمكين الفئات الأكثر ضعفا من المشاركة في إيجاد الحلول. ويجب على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أن تتعاون سويا من أجل تحقيق التنمية المستدامة على النطاق العالمي. وأضاف أن كندا واستراليا ونيوزيلندا تتطلع لمواصلة المشاركة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر. وفي حين أن اللجنة الثانية أمامها أعمال مهمة يتعين عليها الاضطلاع بها، فإن من المهم أيضا تجنب استباق نتائج العملية التحضيرية المكرسة لمؤتمر ريو – وهي عملية بدأتها اللجنة ذاتها بالفعل.

٣٥ – ومضى قائلا إنه يلزم إدراك أهمية الحفاظ على البيئة البحرية والشعاب المرجانية وإدارتها بوصف ذلك أولوية عاجلة من أولويات التنمية المستدامة. فهناك مئات الملايين من البشر الذين يعتمدون على البيئة البحرية والساحلية في أغراض توفير الأغذية وسبل العيش وخدمات النظم الإيكولوجية والترويح والفرص الاقتصادية. غير أن المحيطات تتعرض لضغوط متزايدة من المخاطر التي تتهددها مثل تغير المناخ والتحمض والصيد المفرط وفقدان التنوع البيولوجي وفقدان الموائل والتلوث. وقد تصل النظم الإيكولوجية الرئيسية قريبا إلى عتبات حرجة، تؤثر سلبا بصورة لا تناسبية على الفئات والمجتمعات الأكثر ضعفا، مثل البلدان الجزرية الصغيرة والبلدان النامية الساحلية. ويتضمن تقرير الأمين العام عن الشعاب المرجانية (A/66/298) تنبؤات بحدوث عواقب وخيمة إذا لم تتخذ إجراءات وقائية.

٣٦ – واسترسل قائلا إن دول المحيط الهادئ الجزرية تطرح نهج ''الاقتصاد الأزرق'' بوصفه مجالا من مجالات تركيز مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتؤيد كندا وأستراليا ونيوزيلندا نهج ''الاقتصاد الأزرق'' الذي يسلم بأن الموارد والنظم الإيكولوجية البحرية تشكل أساس التنمية المستدامة للكثير من البلدان، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. وذكر أن بلدان المحيط الهادئ تؤيد ضرورة أن يسلم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بأهمية اتخاذ إجراءات عملية لتحسين حفظ وإدارة الموارد والنظم الإيكولوجية البحرية. ومن شأن ذلك أن يسهم في تحقيق الأمن الغذائي وسبل العيش والفرص الاقتصادية والحفظ والقدرة على تحمل تغير المناخ وتخفيف آثار الكوارث الطبيعية.

٣٧ – واستطرد قائلا إن المؤتمر المقبل للأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ في ديربان يمثل فرصة لاتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ اتفاقات كانكون. ويجب أن يتضمن النظام العالمي الجديد المتعلق بالمناخ تعهدات ملزمة قانونا بشأن التخفيف من جانب جميع الاقتصادات الرئيسية. وقد بدأ بالفعل تدفق تعهدات تمويل البداية السريعة لتقديم الدعم الذي تشتد الحاجة إليه في مجالي التخفيف والتكيف إلى البلدان النامية.

٣٨ – واختتم كلمته بقوله إن استراليا وكندا ونيوزيلندا ملتزمة التزاما قويا بخفض انبعاثاتها من أول أكسيد الكربون اعترافا منها بأن ازدهار العالم يتوقف على إحراز تقدم على الصعيد العالمي نحو مستقبل أكثر استدامة.

٣٩ – **السيد أليموف** (الاتحاد الروسي): قال إن بلده يشارك بصورة نشطة في الجهود الرامية إلى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر قمة الأرض لعام ٢٠٠٢ والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة لعام ٢٠٠٥. ويلزم تقديم توجيهات إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المقبل للتنمية المستدامة المزمع عقده في ريو دي جانيرو لكي تتمكن اللجنة من وضع نهج متوازن بشأن

البنود ذات الأولوية المدرجة على جدول الأعمال، بما في ذلك التحول إلى الاقتصاد الأخضر، مع مراعاة الإمكانات الحقيقية لبلوغ التنمية المستدامة في الأجل الطويل. وينبغي للجمعية العامة أن تتخذ مقررات لتأييد ما اضطلع به حتى الآن من أعمال تحضيرية وتشجيع جميع الأطراف على التعاون من أجل إنجاح مؤتمر ريو + ٢٠.

٤٠ - ومضى قائلا إن إخفاق لجنة التنمية المستدامة في عام ٢٠١١ في الاتفاق على حزمة من التوصيات بشأن السياسات المتعلقة بالمسائل المدرجة في دورتها التي تعقد كل سنتين هو أمر يدعو إلى القلق. ولا تكمن المشكلة في هيكل اللجنة وإجراءاتها، بل في غياب الاستعداد من جانب الأعضاء للتوصل إلى حلول توافقية.

٤١ - وأعرب عن ترحيب وفده بالنتائج التي تحققت في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. وذكر أن برنامج البيئة يواصل القيام بدور رئيسي في التصدي للمشاكل البيئية المعاصرة وأن المساهمة التي يمكن أن يقدمها ما زالت بعيدة كل البعد عن التحقق بالكامل. وينبغي ألا تغرب تلك الحقيقة عن البال في المناقشات المتعلقة بإصلاح الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة.

٤٢ - واستطرد قائلا إن النتائج الناجحة التي تمخضت عنها الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات تؤكد أهمية المنتدى بوصفه العنصر الفاعل الرئيسي في تعزيز وتنسيق التعاون الدولي في مجال الغابات. وتعد الوثائق التي اعتمدت في تلك الدورة والتي ترسي مبادئ توجيهية وأولويات للتعاون الدولي في الإدارة المستدامة للغابات مدخلات مهمة لمؤتمر ريو + ٢٠.

٤٣ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الروسي مستعد للعمل بنشاط من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن وضع نظام دولي للتعاون بشأن المناخ لفترة ما بعد عام ٢٠١٢ على أساس نتيجة اجتماع كانكون للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ولن يكون بالإمكان الوفاء بأهداف الاتفاقية فيما يتعلق بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلا إذا قامت جميع البلدان بدورها، مع أخذ قدراتها الحقيقية ومستوى مسؤولياتها عن تغير المناخ بعين الاعتبار. وينبغي النظر إلى تدابير التصدي لتغير المناخ باعتبارها جزءا من جهد أوسع نطاقا لتشجيع التحول إلى الاقتصاد الأخضر، مما يتطلب تحولا نحو زيادة كفاءة الطاقة والاقتصاد في استهلاك الموارد.

٤٤ - وأضاف قائلا إن الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة مؤخرا بشأن التصحر أكد أهمية اتفاقية مكافحة التصحر بوصفها إحدى الاتفاقيات البيئية المحورية وأداة مهمة لتحقيق الأهداف العالمية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والحد من الفقر. وينبغي تعزيز الاتفاقية عن طريق تشجيع الانضمام إليها عالميا وعن طريق بناء العنصر الإقليمي للتعاون بموجب الاتفاقية.

٤٥ - وشدد على أهمية التعاون الدولي لمنع وقوع حالات الطوارئ الناجمة عن الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها. وقال إنه يلزم بذل المزيد من الجهود لتحسين تنسيق المواجهة الجماعية، وإتاحة التكنولوجيات الحديثة للتصدي للكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الانسان على نطاق واسع، ووضع آليات لاستخدام تلك التكنولوجيات لمنفعة البشرية ككل.

٤٦ - واختتم كلمته بقوله إن وفده يحث على اتخاذ إجراءات سريعة لتحقيق الأهداف الواردة في الوثيقتين الختاميتين للمؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث لعام

٢٠٠٥ واستعراض منتصف المدة لإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، ويرحب في هذا الصدد بالنتائج التي أسفرت عنها الدورة الثالثة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث وهو مستعد للعمل في الفترة المقبلة من أجل تعزيز المنتدى العالمي.

٤٧ - **السيدة وو يي - مين** (سنغافورة): قالت إن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة يجب أن يعمل على تحديد الثغرات الموجودة في الهياكل الأساسية للتنمية المستدامة، ومعالجة أسباب وجودها، وتحديد كيفية مواجهتها على نحو فعال. وأحد الأمثلة على وجود مثل هذه الثغرات هو غياب الإرادة السياسية لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتزويده بما يحتاجه من دعم للوفاء بولايته.

٤٨ - ومضت قائلة إنه يجب على المؤتمر أيضا أن يدرس المبادرات والتدابير التي نجحت والتي لم تنجح لمواصلة البناء على ما تحقق من نجاح وتجنب تكرار ما حدث من أخطاء. وقد يود المؤتمر أن يلتمس الحصول على إجابات على السؤال عن السبب في أن لجنة التنمية المستدامة استطاعت اجتذاب تمثيل عالي المستوى عندما أنشئت في البداية ولكن لم تستطع في السنوات الأخيرة، ولماذا فشلت مرتين في التوصل إلى نتيجة في دوراتها الثلاث السابقة.

٤٩ - وأضافت قائلة إن هناك مجالا ثالثا للتأمل وهو عمل اللجنة الثانية في تشجيع التنمية المستدامة. إذ أن من غير المؤكد ما إذا كان التفاوض بشأن قرارات متعددة تتعلق بالتنمية المستدامة كل سنة، بما في ذلك التفاوض بشأن مسائل من الواضح أن الجمعية العامة ليست هي المحفل الرئيسي لذلك، يساعد على تحقيق تقدم في جدول أعمال التنمية المستدامة. ذلك أن مجرد عدد تلك القرارات يجعل من العسير كفالة التماسك فيما بينها، ناهيك عن اعتماد نهج كلي في تنفيذ التنمية المستدامة.

٥٠ - وأردفت قائلة إنه لا يمكن ايجاد حلول حقيقية لمشاكل التنمية المستدامة إلا بمواجهة المسائل الصعبة. كما أن إنشاء هياكل وهيئات جديدة لا يمكن أن يفيد إلا إذا أدركت الدول الأعضاء ما ارتكبته من أخطاء في ظل الإطار القائم. وإلا فإن الحلول ستكون مجرد أوهام لا تؤدي إلى تحسين النظام الحالي بل ويمكن أن تؤدي إلى زيادة إثقال كاهله.

٥١ - وأضافت قائلة إن التنسيق على الصعيد الوطني هو مفتاح تعزيز التماسك والتنسيق في إطار التنمية المستدامة. فمن العبث أن تدعو الأمم المتحدة إلى زيادة التنسيق مع مؤسسات بريتون وودز إذا كان ممثلو الدول الأعضاء في تلك المؤسسات هم أنفسهم لا يدعون إلى تنسيق من ذلك القبيل مع الأمم المتحدة.

٥٢ - وأضافت قائلة إن ثمة حاجة أيضا إلى تجاوز طقوس التفاوض المعتادة وإعادة اكتشاف روح مؤتمر ريو لعام ١٩٩٢. وينبغي للأمم أن تغتنم هذه اللحظة وأن تعمل على حشد الحكومات والمواطنين وأصحاب الأعمال من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية، ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويلزم إدماج التنمية المستدامة في نمط الحياة في القرن الحادي والعشرين.

٥٣ - واختتمت كلمتها بقولها إنه يجب العمل على تحقيق التنمية المستدامة على جميع الصعد، بما في ذلك في الأمم المتحدة ذاتها. ويلزم في هذا الصدد إنشاء نظام جيد لإعادة تدوير الورق وإيجاد مزيد من الخيارات فيما يتعلق بأوعية الأغذية والمشروبات غير البلاستيكية.

٥٤ - **السيد خيمينيس** (نيكاراغوا): قال إن العالم يمر بأزمة تهدد مستقبل البشرية وأمنا الأرض ذاتها. وقد نشأت الأزمة بسبب اتباع نموذج يتسم بالأنانية وانعدام المسؤولية

فيما يتعلق بالنمو والاستهلاك غير المكبوحين وأنماط إنتاج غير مستدامة. وينبغي أن يقوم الجميع، بوصفهم مواطني العالم وسدنة البيت المشترك ذاته، بتحمل مسؤولية إنقاذ البشرية عن طريق القيام على وجه السرعة بتبني أسلوب مستدام للحياة يحفظ العالم لمنفعة الأجيال الحالية والمقبلة.

٥٥ - ومضى قائلا إن التنمية المستدامة تعني بالنسبة لنيكاراغوا، إمكانية حصول الجميع على المياه، والإدارة المستدامة للغابات، والأمن الغذائي، والسيادة، وتوفير فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والسلام أمام الجميع. ويركز التزام نيكاراغوا بتعزيز التنمية المستدامة على شخص الإنسان. وتعد مشاركة المواطن بصورة مباشرة والعدالة الاجتماعية شرطين ضروريين لتحقيق تلك التنمية. وقد دعمت نيكاراغوا عملية المصالحة والوحدة الوطنية وتسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة تتسم بالمسؤولة لمواردها الطبيعية لمنفعة جميع النيكاراغويين.

٥٦ - واستطرد قائلا إن الاستراتيجية الاقتصادية التي تتبعها الحكومة تشدد على زيادة الإنتاج وتحقيق التقدم الاجتماعي ومكنت البلد من أن يحقق أعلى معدل لنمو الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا الوسطى وأن يسجل نجاحات في مكافحة الأمية وسوء التغذية. وبفضل مشاركة نيكاراغوا في التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، يجري تنفيذ برامج اقتصادية واجتماعية بالغة الأهمية لمنفعة أفقر قطاعات السكان.

٥٧ - واستدرك قائلا إن منجزات نيكاراغوا، بالرغم من ذلك، مهددة بسبب آثار تغير المناخ. فأمريكا الوسطى معرضة بشدة لآثار الاتجاهات المناخية المعاكسة، كما يتبين من الفيضانات التي وقعت مؤخرا والتي تسببت في إحداث خسائر كبيرة في الأرواح وأدت إلى حدوث أضرار في الهياكل الأساسية أو إلى تدميرها. وأعرب عن امتنان نيكاراغوا للمساعدة التي قدمتها الجالية الفلسطينية في نيكاراغوا، وكوبا وكندا والبرازيل وإسبانيا وإيران واليابان ولكسمبرغ والمكسيك وتايوان، فضلا عن برنامج الأغذية العالمي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، والتضامن الثابت من جانب التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية. واختتم كلمته بقوله إن روح التضامن والتعاون ينبغي أن تسود في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لكي يتمكن الجنس البشري من اتخاذ خطوة عملاقة نحو مستقبل يسوده السلام والرفاه في وئام مع أمنا الطبيعة.

٥٨ - **السيد حنيف** (ماليزيا): قال إنه بالرغم من التقدم الذي أحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة على العديد من الجبهات منذ انعقاد مؤتمر قمة الأرض الأول في عام ١٩٩٢، فإن معدل ذلك التقدم كان بطيئا، في حين زاد معدل التدهور البيئي بالرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لعكس مسار ذلك الاتجاه.

٥٩ - ومضى قائلا إن ماليزيا اقترحت مؤخرا أن يناقش مؤتمر الأمم المتحدة المقبل للتنمية المستدامة إنشاء منظمة عالمية للبيئة، على أمل أن تتمكن تلك الهيئة من معالجة مواطن الضعف والتحديات التي تواجه الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. وينبغي للوكالة المتخصصة الجديدة المقترحة ألا تعمل كهيئة تنظيمية، بل أن تعمل في إطار مبادئ ريو المتفق عليها. وينبغي أن تكون هيئة استشارية وتيسيرية، تساعد البلدان على الوفاء بالتزاماتها الدولية المستمدة من الترتيبات المتبادلة، بوسائل منها دعم البلدان النامية فيما يتعلق بالتنفيذ على أرض الواقع. كما ينبغي أن تُمنح الوكالة المتخصصة الجديدة ولاية لتعزيز التآزر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف القائمة وإنشاء معاهدات جديدة، وينبغي تزويدها بتمويل أكثر استقرارا وأمنا من أجل البيئة.

٦٠ - واسترسل قائلا إن ماليزيا ترى أيضا أنه ينبغي تعزيز الركيزتين الأخريين للتنمية المستدامة، وهما الاقتصادية والاجتماعية، كما ينبغي مواصلة تعزيز التكامل بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، بما في ذلك احتياجاتها المؤسسية.

٦١ - وأردف قائلا إن ماليزيا ما فتئت تعمل منذ عام ٢٠٠٩ على إذكاء الوعي العام بالتكنولوجيات الخضراء، وبدأت في عام ٢٠٠٩ في الأخذ بـ ”سياسة التكنولوجيا الخضراء“ لتشجيع التكنولوجيا الأقل إضرارا بالبيئة وأنشأت وزارة للمياه والطاقة والتكنولوجيا الخضراء، مما يعكس استعدادها للسير في طريق التنمية المستدامة من خلال استخدام التكنولوجيات الجديدة والمراعية للبيئة.

٦٢ - واختتم كلمته بقوله إن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة سيكون فرصة فريدة للمجتمع الدولي لوضع أساس تحقيق التنمية المستدامة ولتشكيل الإرادة السياسية القوية اللازمة لتمكين الدول الأعضاء من المضي قدما والوفاء بالتزاماتها.

٦٣ - **السيدة ويبر** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه مع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، سيتم تحديد بعض جوانب الطرائق التي ستتبع في المؤتمر في مشروع القرار الذي ستعتمده اللجنة الثانية بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي أن ينص مشروع القرار على إنشاء هيكل عملي وشامل للمؤتمر يشجع على إجراء حوار مجد يؤدي إلى اتخاذ إجراءات. وتود الولايات المتحدة أن تعمل من أجل الوصول إلى نتيجة بناءة وعملية المنحى تحدث تغييرا على الصعيد الوطني. وينبغي أن يسفر المؤتمر عن وثيقة سياسية مركزة وقصيرة تتسم بالإيجابية فيما يتعلق بالفرص الممكنة في المستقبل وبالواقعية فيما يتعلق بالتحديات المشتركة. وينبغي توخي الحذر لتجنب إغراء جعل المؤتمر يحقق كل شيء لجميع الأطراف بزيادة عدد البنود التي ستجري مناقشتها.

٦٤ - ومضت قائلة إن من المهم أيضا أن تؤخذ في الحسبان العمليات الدولية الأخرى التي تعالج القضايا ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك قضايا تغير المناخ، والتصحر، والتنوع البيولوجي، والطاقة، والمياه. وينبغي المحافظة على عدم انقسام اللجنة الثانية على نفسها بالتركيز على القضايا الموضوعية والنتائج المجدية في إطار بنود جدول الأعمال الحالي. وينبغي أن تركز الجهود المبذولة في عام ٢٠١١ على المحادثات، والاجتماعات، والحوارات، والأعمال التحضيرية الجارية حول العالم، سواء التي تضطلع بها الحكومات أو الجهات صاحبة المصلحة، من أجل كفالة إنجاح مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٦٥ - واستطردت قائلة إن الناس في جميع أنحاء العالم يواجهون مخاطر جسيمة بسبب تغير المناخ العالمي. وليس باستطاعة أية أمة أن تواجه ذلك التحدي بمفردها، ويلزم أن تعمل البلدان في جميع أنحاء العالم على خفض انبعاثاتها وعلى التكيف مع المناخ المتغير. وما برحت الولايات المتحدة تؤكد دائما أن المشاكل العالمية تتطلب حلولا عالمية. ومن خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أحرز المجتمع الدولي تقدما غير مسبوق على مدى السنوات الثلاث الماضية للتصدي لتغير المناخ.

٦٦ - واسترسلت قائلة إن الولايات المتحدة تؤيد النتائج المنبثقة عن مؤتمري كوبنهاغن وكانكون. ومن شأن اتباع نهج يعكس تعهد جميع الاقتصادات الرئيسية بالتزامات محددة أن يتجاوز الفكرة القديمة التي مفادها أن البلدان المتقدمة النمو فحسب هي التي يتعين عليها التعهد باتخاذ إجراءات محددة لخفض انبعاثاتها. وفي المؤتمر السابع عشر للأطراف في الاتفاقية الإطارية الذي سيعقد في ديربان، ينبغي للعالم أن

يبني على التقدم الذي أحرز على مدى السنتين الماضيتين باتخاذ مقررات جديدة للنهوض بالحزمة المتوازنة لاتفاقات كانكون نحو مواجهة تحدي تغير المناخ مواجهة فعالة على الصعيد العالمي.

٦٧ - واسترسلت قائلة إن الولايات المتحدة تعتبر أن السعي لايجاد مصادر جديدة ومتجددة للطاقة يمثل أولوية للسياسات المحلية والخارجية وتقدر كثيرا أهمية التعاون الدولي. فالتكنولوجيات والمبادرات الابتكارية، التي تتراوح بين زيادة كفاءة الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة والوقود الأحفوري الأقل تلويثا للبيئة، تمثل جميعها عناصر ضرورية لتكوين حافظة متوازنة من خيارات الطاقة. وأعربت عن ترحيب الولايات المتحدة بالجهود المبذولة لتقاسم أفضل الممارسات وتحديد نطاق من الحلول لتشجيع زيادة تطبيق تكنولوجيات الطاقة المتجددة.

٦٨ - وشددت على أهمية الاستثمار في أعمال البحث والتطوير المتعلقة بجميع التكنولوجيات الرئيسية في مجال الطاقة المتجددة من أجل تشجيع الابتكار، وخفض التكاليف، وتوسيع نطاق وصول الأفكار الجديدة. وقالت إن من الأهمية بمكان تهيئة بيئة تمكينية لتحقيق تلك الأهداف، ويلزم تشجيع المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال الطاقة المتجددة، مثل الوكالة الدولية الجديدة للطاقة المتجددة، فضلا عن العمل الذي تقوم به مختلف هيئات الأمم المتحدة.

٦٩ - وأعربت عن سعادة الولايات المتحدة لأن ترى اهتماما قويا بالاجتماع الرفيع المستوى الذي ستعقده الجمعية العامة بشأن التصحر. وقالت إن الأزمة الإنسانية في منطقة القرن الأفريقي جعلت العالم يدرك عن كثب الآثار المركبة الناجمة عن التصحر. وفي دورة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي عقدت مؤخرا في تشانغوون، جمهورية كوريا، عززت الدول تعاونها الاقليمي بشأن التصحر، وحلت قضية طال أمدها تتصل باتخاذ ترتيبات بشأن الآلية العالمية، وواصلت تعزيز دور العلم فيما يتصل بقضايا الأراضي الجافة. وستواصل الولايات المتحدة دعم ذلك الحل والدفاع عن نطاق الاتفاقية.

٧٠ - وبالنظر إلى الاتجاه نحو التوسع العمراني بخطى سريعة، ولا سيما في العالم النامي، قالت إنه يلزم أن تكون المدن مستدامة وشاملة للجميع، ولكن من المهم أيضا معالجة كل من الفرص والتحديات التي تواجه التوسع العمراني في الاستراتيجيات الإنمائية. وبغية تحقيق تلك الغاية، تعمل الولايات المتحدة على كفالة أن يكون موئل الأمم المتحدة وغيره من الأطراف الفاعلة المهمة مستعدة جيدا لمساعدة حكومات الدول ومواطنيها على اتخاذ خطواتهم المقبلة بصورة خلاقة ومسؤولة وكفؤة.

٧١ - وأردفت قائلة إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يقوم بدور مهم في المسائل البيئية العالمية ويوفر منتدى قيما للغاية لمناقشة القضايا المطروحة. وقد أحرز البرنامج تقدما في عدد من المجالات، بما في ذلك تعزيز مهمته العلمية، والتعاون في إطار منظومة الأمم المتحدة، وتأكيده على بناء القدرات. وبالاضافة إلى ذلك، فإن الحوار الذي يجريه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الحوكمة البيئية سيكون مهما للنظر في موضوع المؤتمر وهو ”الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة“. وستسعى الولايات المتحدة في المؤتمر إلى تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بغية التوصل إلى نهج أكثر تكاملا وتوازنا تجاه الركائز الثلاث للتنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة. وينبغي للجنة الثانية ألا تستبق نتائج تلك المناقشات. واختتمت كلمتها بقولها إن الدول الأعضاء ينبغي أن يكون لها أولوية مشتركة فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة: تعزيز قدرته على دعم وتشجيع الجهود الوطنية التي

تهدف إلى صون البيئة العالمية كمساهمة في السعي لتحقيق التنمية المستدامة.

٧٢ - **السيدة فولكن** (سويسرا): قالت إن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة سيعيد وضع قضايا الاستدامة على قمة جدول الأعمال الدولي. ففي المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢، رسم المجتمع الدولي بالفعل مسارا التنمية، آخذا في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وقد أُحرز بعض التقدم في السعي لتحقيق التنمية المستدامة، ولكن ما زالت هناك ثغرات مهمة وما زالت التنمية عموما بعيدة عن الاستدامة؛ وتم تجاهل الكثيرين وتكاد الموارد العالمية تصل إلى مداها. لذلك فإن المؤتمر المقبل يعد فرصة مواتية لكي تجدد الأمم التزامها بالتنمية المستدامة. وينبغي أن يساعد جدول الأعمال المواضيعي على تركيز المناقشات وأن يرسي الأساس اللازم للخروج بنتيجة مجدية. وينبغي للجنة الثانية أن تسهم في عملية ريو وفي نتائج المؤتمر.

٧٣ - وفيما يتعلق بجدول أعمال القرن ٢١، قالت إن من الأهمية بمكان أن تتم الاستفادة من العمل الذي أُنجز والخبرات التي اكتسبت في عملية مراكش، فضلا عن خبرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من كيانات الأمم المتحدة في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ذلك أن من شأن تحقيق استدامة الاستهلاك والإنتاج أن يدفع التحول إلى اقتصاد أخضر ومستدام. ولذلك فإنه يلزم البناء على العمل القيم الذي اضطلع به بالفعل لكي يمكن الوصول إلى نتيجة عملية بشأن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في مؤتمر ريو.

٧٤ - وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، قالت إن نتائج اجتماعي نيروبي وهلسنكي بشأن تعزيز الحوكمة البيئية الدولية تعد مهمة للغاية للمناقشات المتعلقة بتعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في مؤتمر ريو، الذي ينبغي أن يسفر عن تدابير اصلاحية طموحة ومحددة.

٧٥ - ومضت قائلة إن القرار الذي ستتخذه اللجنة بشأن التنوع البيولوجي ينبغي أن يشير إلى انعقاد الجزء الأول من الاجتماع العام المتعلق بالمنبر الحكومي الدولي للتعاون السياساتي - العلمي في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في نيروبي وما أحرز من تقدم ملموس. ويمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إنشاء المنبر خلال الاجتماع الثاني. وتعد دعوة الاجتماع العام إلى التماس عروض من المؤسسات المضيفة المحتملة نهجا منطقيا لوضع أساس لإنشاء منبر مفتوح وشامل.

٧٦ - واستطردت قائلة إن إدماج الدروس المستفادة من إدارة مخاطر الكوارث في عملية صنع السياسات يمكن أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة. واختتمت كلمتها بقولها إن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة قرر إذكاء الوعي بالأبعاد البيئية للكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان ودعا إلى زيادة توثيق التعاون بين برنامج البيئة والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث والجهات الفاعلة الأخرى.

٧٧ - **السيدة ميسكويتا بيسوا** (البرازيل): قالت إن العالم يقف عند مفترق طرق. فخلال العشرين سنة الماضية أو نحو ذلك، أصبح اقتصاد المنتجات الأولية منفصلا عن الاقتصاد الصناعي، وفي الاقتصاد الصناعي ذاته، أصبح الانتاج منفصلا عن العمالة. وأصبح انتقال رأس المال بدلا من التجارة هو القوة الدافعة للاقتصاد العالمي وأدت التدفقات الرأسمالية الخاصة غير الخاضعة للضوابط إلى جعل تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي ينطوي على تحديات أكبر كثيرا. وباختصار، أضحى العالم أكثر تكاملا بما لا يترك مجالا للبلدان لدفع عجلة تنميتها في عزلة نسبية.

٧٨ - واسترسلت قائلة إن أزمتي الأغذية والطاقة والأزمة المالية التي تجتاح العالم قد كشفت النقاب عن نقاط الضعف الهيكلي في أداء الأسواق العالمية غير الخاضعة للقيود التنظيمية وأجبرت الحكومات على التدخل لمواجهة تلك الأزمات. وكما تشير دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٠، سيتطلب تحقيق الازدهار في المستقبل إجراء إصلاحات جوهرية في الحوكمة الاقتصادية العالمية وإيجاد فكر جديد بشأن التنمية الاقتصادية العالمية، مع التركيز على التنمية المستدامة. ومع وصول عدد سكان العالم إلى رقم ٧ بلايين نسمة، يمكن للأمم أن تختار إما أن تكرر الحجج المالتوسية الجديدة أو أن تسلم بضرورة التضامن والإنصاف واتباع أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك، مع قيام البلدان المتقدمة النمو بالدور الرائد.

٧٩ - وأردفت قائلة إن البرازيل، بوصفها البلد المضيف لمؤتمر الأمم المتحدة المقبل للتنمية المستدامة، مقتنعة بأن التعددية هي أفضل طريقة لإشراك المجتمع الدولي في البحث عن حلول للتحديات الكبيرة التي يواجهها على الصعيد العالمي. ويشكل المؤتمر فرصة فريدة لكي تضع البلدان جدول أعمال التنمية المستدامة لفترة العشرين سنة المقبلة. وينبغي أن يعطي المؤتمر أولوية عليا للقضاء على الفقر. وينبغي للبلدان أن تظل منفتحة على الفرص الجديدة التي قد تنشأ في ظل اقتصاد أخضر شامل يستجيب للأولويات الوطنية والظروف الخاصة لكل بلد والتي قد تنشئ فرص عمل وتعزز القدرة على التكيف فيما يتعلق بحفظ الموارد الطبيعية، مرسية بذلك أسسا راسخة لتحقيق العدالة بين أبناء الجيل الواحد وفيما بين الأجيال. وينبغي للإطار المؤسسي للتنمية المستدامة أن يشجع الحلول العملية والفعالة وأن يعزز المساءلة فيما يتعلق بتوخي التنمية المستدامة على مختلف الصعد، وذلك مع تحسين نفوذ منظومة الأمم المتحدة وقدرتها على دعم التنفيذ على أرض الواقع.

٨٠ - **السيد هاشم** (المملكة العربية السعودية): قال إنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تشجع التنمية المستدامة امتثالا لمبادئ ريو، ولا سيما مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة. كما ينبغي لها أن تعمل سويا لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، بوسائل من بينها توفير الموارد المالية الكافية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وفقا للالتزامات الدولية ذات الصلة. وذكر أن قضية تغير المناخ ترتبط ارتباطا لا ينفصم بالتنمية المستدامة وتتطلب اتباع نهج شامل. ولذلك فإنها تدخل في نطاق مسؤولية الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته الفرعية، بما في ذلك لجنة التنمية المستدامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن شأن مشاركة مجلس الأمن في الموضوع على أي وجه أن تتجاوز ولايته ويمكن أن تعيق إمكانية التوصل إلى توافق في الآراء.

٨١ - ومضى قائلا إن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المحفل الملائم لمعالجة تلك القضية. وينبغي للدول المتقدمة النمو أن تتخذ إجراءات فورية للامتثال للالتزامات التي قطعتها بموجب بروتوكول كيوتو، كما ينبغي للدول التي لم تصدق بعد على البروتوكول أن تفعل ذلك دون إبطاء. ويلزم التوصل إلى اتفاق من أجل توسيع نطاق تلك الالتزامات.

٨٢ - واستطرد قائلا إنه بغية تحقيق الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي وضع برامج فعالة لإدارة التنوع البيولوجي لمنفعة أكثر الفئات فقرا. وقد أعلنت المملكة العربية السعودية تبرعها بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار لإنشاء صندوق لأبحاث موارد الطاقة والبيئة وتغير المناخ. واختتم كلمته بقوله إن الصندوق السعودي للتنمية قد تعهد بتقديم مبلغ ٥٠٠ مليون دولار على هيئة قروض تفضيلية لمشاريع تهدف إلى مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نموا في

الحصول على الطاقة، وسيتم التبرع بمبلغ آخر قدره ٥٠٠ مليون دولار لبرنامج الأغذية العالمي.

٨٣ - **السيد عبد العزيز** (مصر): قال إنه بالرغم من وجود بعض المؤشرات الإيجابية، ما زال الاقتصاد العالمي يمر بحالة من عدم التيقن، تتميز بانتشار البطالة، والحواجز التجارية، وارتفاع الديون الخارجية في كثير من البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإن تغير المناخ تترتب عليه آثار كارثية فيما يتعلق بإنتاج الأغذية وأسعارها نجمت عنه أزمة غذائية مدمرة في شرق أفريقيا وما وراءها. ويلزم اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف إذا أريد تعزيز قدرة الاقتصاد العالمي على التكيف استنادا إلى التنمية المستدامة. ويلزم اتباع نهج أكثر تكاملا يشمل الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لكي يمكن تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها.

٨٤ - وأعرب عن أمل وفده في أن يعطي مؤتمر التنمية المستدامة المقبل زخما مجددا للتنمية المستدامة للسنوات العشرين المقبلة وما بعدها، من خلال إعداد خطة دولية طويلة الأجل وعملية المنحى تتضمن إنشاء آليات واضحة لمتابعة وتقييم تنفيذ الالتزامات التي قطعت في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة السابقة بشأن المسائل الاقتصادية وأي التزامات جديدة قطعت في مؤتمر ريو + ٢٠.

٨٥ - واستطرد قائلا إن إحجام البلدان المتقدمة النمو عن الوفاء بالتزاماتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمحاولات التي تبذلها لإعادة التفاوض بشأن التزامات تمت الموافقة عليها بتوافق الآراء تشكل مصدرا للقلق. ويلزم توفر إرادة سياسية أقوى كثيرا لكفالة تحقيق التنمية المستدامة على أساس المبادئ والأهداف التي اتفق عليها في السابق والجديدة.

٨٦ - وأردف قائلا إن الدول أخفقت في العمل بصورة جماعية بأسلوب مسؤول ومتكامل حيال تحديات تغير المناخ. واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المحفل الحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي. ويجب التوصل إلى اتفاق بشأن نظام دولي عادل لمواجهة تغير المناخ على أساس بروتوكول كيوتو وآلية العمل التعاوني الطويلة الأجل. ويلزم إتخاذ تدابير ملموسة لكفالة تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات. كما أن إنتاج الطاقة يمثل أيضا أولوية كبرى؛ ويلزم أن تتحرك الأمم المتحدة بصورة عاجلة لوضع خطة شاملة في مجال الطاقة تشمل إنشاء آلية فعالة لنقل التكنولوجيات المتقدمة في مجال الطاقة، ولا سيما في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة.

٨٧ - ومضى قائلا إن الزراعة باتت معرضة بصورة متزايدة لتغير المناخ، مما يؤدي إلى تفاقم تدهور الأراضي ويسهم في ندرة المياه. ومن الأهمية بمكان أن يتم الاستثمار في مجال الزراعة، ولا سيما الزراعة المستدامة، حيث أن التكنولوجيات والممارسات الحالية لا يمكنها زيادة إنتاج الأغذية بما يكفي لإطعام ٧ بلايين شخص دون زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتلوث المياه، وتدهور الأراضي. وشدد على أهمية الإدارة السليمة لموارد المياه بالنسبة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والحد من الفقر، وتحقيق الانصاف واستدامة البيئة.

٨٨ - وأضاف قائلا إن مواجهة تدهور الأراضي والجفاف والتصحر ينبغي أن تشكل أولوية في التصدي لعدد من التحديات العالمية المتعلقة بالسياسات. وأثر التصحر أشد ما يكون في أفريقيا، التي تتعرض لموجات جفاف متكررة وشديدة. وقد أصيبت منطقة القرن الأفريقي مؤخرا بأسوأ دورة جفاف منذ ٦٠ عاما، وأعلنت الأمم المتحدة رسميا حدوث مجاعة في المنطقة. ويجب أن يشكل التصحر قضية

عالية الأولوية في مؤتمر ريو + ٢٠، على قدم المساواة مع قضايا تغير المناخ والتنوع البيولوجي والأمن الغذائي والطاقة والمياه وغيرها من التحديات ذات الصبغة العالمية التي تتطلب اتخاذ إجراءات عالمية متضافرة.

٨٩ - ومضى قائلا إنه لن يمكن كفالة إحراز تقدم في التصدي للأزمات المتعددة والمترابطة والتحديات التي تواجه العالم إلا باتباع نهج متكامل تجاه التنمية المستدامة، يدمج أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. واختتم كلمته بقوله إن مناقشات اللجنة الثانية لبند جدول الأعمال المتعلق بالتنمية المستدامة ينبغي أن يعكس ذلك المنظور، وذلك على سبيل المثال عن طريق إعادة النظر في هيكل بند جدول الأعمال بحيث لا يقتصر على القضايا البيئية وأن يتضمن القضايا الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بتحقيق التنمية المستدامة.

٩٠ - **السيد لاغونا** (المكسيك): قال إنه من المهم أن يتم تحقيق نتائج ملموسة بشأن الموضوعين المحوريين اللذين ستتم مناقشتهما في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. غير أن ذلك الهدف لن يمكن تحقيقه إذا لم تقدَّم مساهمات مالية كافية للمؤتمر لكفالة مشاركة البلدان بصورة كاملة وفعالة في المشاورات التحضيرية وفي المؤتمر ذاته.

٩١ - ومضى قائلا إن التحول إلى التنمية المستدامة يتطلب توفر آلية دولية قوية وكفؤة. لذلك فإن المكسيك تعلق أهمية كبيرة على تعزيز الآليات المؤسسية القائمة حاليا في الأمم المتحدة لإدارة التنمية المستدامة والحماية البيئية، في ضوء الدروس المستفادة، بما في ذلك خبرة لجنة التنمية المستدامة. وتعتقد المكسيك أن مؤتمر ريو + ٢٠ ينبغي أن يتخذ مقررات بشأن الجوانب الرئيسية الأربعة لذلك الإطار المؤسسي: أولا، تحقيق التكامل بين الركائز الثلاث وتحديد خطة للاستدامة؛ وثانيا، تعزيز التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة بحيث توقف ممارسة إجراء مناقشات مستقلة للتنمية والتنمية المستدامة، مع معاملة التنمية كلها باعتبارها تنمية مستدامة؛ وثالثا، تعزيز التكامل الرأسي لكل من الركائز الثلاث، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ ورابعا، كفالة الوفاء بالالتزامات التي قُطعت وتلك التي ستقطع في المؤتمر.

٩٢ - وفيما يتعلق بتغير المناخ، قال إن اتفاقات كانكون لن تثمر إلا إذا تم تفعيلها تماما في الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في ديربان. وينبغي لمؤتمر الأطراف أن يحول المؤسسات التي أنشئت في كانكون إلى حقيقة واقعة بغية تحقيق أقصى حد من التعاون من أجل التنمية ومكافحة تغير المناخ. وأعرب عن أمله في أن يتوصل مؤتمر ديربان إلى اتفاق بشأن فترة انتقالية من بروتوكول كيوتو ونظام معزز لتغير المناخ يتسق مع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات الفردية.

٩٣ - واسترسل قائلا إن إدماج القدرة على التكيف في جميع أبعاد ومستويات التنمية المستدامة يشكل أولوية بالنسبة للمكسيك. وتؤيد المكسيك العمل الذي تضطلع به أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، واستعراض منتصف المدة لإطار عمل هيوغو، ونتائج الدورة الثالثة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث.

٩٤ - وفيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، قال إن المكسيك تعترف بالتقدم الذي أحرز في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة بشأن التصحر، الذي ركز انتباه المجتمع الدولي على ضرورة اتباع نهج شامل ومشترك تجاه اتفاقيات ريو الثلاث.

٩٥ - واستطرد قائلا إن الدورة السادسة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد اختتمت أعمالها باتخاذ مقررات مهمة بشأن المنبر الحكومي الدولي للتعاون

السياساتي – العلمي في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛ وبشأن الحوكمة البيئية العالمية؛ وخيارات التمويل للمواد الكيميائية والنفايات؛ والإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة، وجميعها ذات صلة بالتنمية المستدامة.

٩٦ – واختتم كلمته بقوله إنه ينبغي تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على التصدي للتحديات البيئية الرئيسية التي تواجه العالم في الوقت الراهن. وينبغي دراسة وضع ودور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في حوكمة التنمية المستدامة أثناء العملية التحضيرية لمؤتمر التنمية المستدامة، وذلك باعتبارهما أحد جوانب الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

٩٧ – **السيد جوهرة** (الجمهورية العربية السورية): أشار إلى البقعة النفطية التي انتشرت على طول الشواطئ اللبنانية والتي نجمت عن القصف الاسرائيلي المتعمد لخزانات وقود محطة الجية اللبنانية لتوليد الكهرباء خلال العدوان الاسرائيلي على لبنان في صيف عام ٢٠٠٦ والذي نتجت عنه كارثة بيئية واقتصادية خطيرة ما زالت آثارها ماثلة للعيان. ونتيجة لاتجاه الريح وحركة التيارات البحرية، انتشرت البقعة النفطية شمالا لتصل إلى بلده، وألحقت التلوث بقسم كبير من الشاطئ السوري، وهو ما أكدته صور الأقمار الصناعية والتقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة والعديد من الكيانات الدولية الأخرى. وبالرغم من قرارات الجمعية العامة المتكررة (١٩٤/٦١، و ١٨٨/٦٢، و ٢١١/٦٣، و ١٩٥/٦٤)، التي طالبت إسرائيل بتحمل مسؤوليتها عن التعويض الفوري والكافي لحكومة لبنان والبلدان الأخرى التي تضررت من جراء البقعة النفطية، مثل الجمهورية العربية السورية، فإن إسرائيل لم تعترف حتى الآن بمسؤوليتها، وهي المسألة التي عبر الأمين العام بشأنها عن قلقه الشديد في أحدث تقرير له بشأن المسألة (A/66/297).

٩٨ – ومضى قائلا إن عدم تنفيذ إسرائيل لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالبقعة النفطية هو تحد سافر لإرادة المجتمع الدولي، ويعد ذلك جزءا لا يتجزأ من سياستها القائمة على عدم الامتثال لقرارات الشرعية الدولية، وأنها تعتبر نفسها فوق القانون. ولذلك يجب أن تحرص الجمعية في دورتها الحالية على إرسال رسالة واضحة إلى إسرائيل مفادها أن الجمعية تدين وترفض رفضا قاطعا هذا السلوك العدواني وغير المسؤول، وأن تجدد مطالبتها لإسرائيل بأن تتحمل مسؤولية التعويض الفوري والكافي للبنان والجمهورية العربية السورية عن الضرر البيئي الذي لحق بهما من جراء إنتشار البقعة النفطية.

٩٩ – واختتم كلمته بأن طلب من أعضاء اللجنة أن يرفضوا محاولات إسرائيل التشويش على عدم احترامها لإرادة المجتمع الدولي بتقديم مشاريع قرارات تتعلق بالتنمية المستدامة. وأعرب عن أمل وفده بأن يضمِّن الأمين العام تقاريره القادمة بشأن المسألة استنتاجات وتوصيات أكثر تحديدا لتسليط الضوء على عدم امتثال إسرائيل للقرارات الدولية وضرورة تقديمها للتعويض عن الأضرار التي سببتها.

١٠٠ – **السيد مونيوز** (بيرو): قال إن التحديات التي تواجهها كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والفرص المتاحة أمامها في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة تتطلب إحداث تغيير في أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية، ولا سيما للتقليل إلى الحد الأدنى من أنماط السلوك الضارة بالبيئة مثل الاستخدام المفرط للطاقة. ويجب أن يكون القصد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو الحد من الفقر.

١٠١ – ومضى قائلا إن الموارد الطبيعية، وإمكانية الحصول على مصادر الطاقة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تتصل اتصالا وثيقا بالتنمية المستدامة. وتواجه البلدان النامية، على وجه الخصوص، مشاكل تغير المناخ، وفقدان التنوع

البيولوجي، وإزالة الغابات، وتدهور الأراضي – وكلها عوامل تتفاقم بسبب الأزمات المالية والطاقية والغذائية المتكررة. ولذلك فإنه يلزم، ولا سيما غداة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، إيجاد سبل فعالة لتنفيذ ما اتفق عليه منذ عام ١٩٩٢.

١٠٢ – واسترسل قائلا إن الإدارة البيئية المتكاملة والأنشطة الاجتماعية – الاقتصادية – تهدفان إلى تعزيز القدرة التنافسية وينبغي أن تشكل المشاركة الإقليمية والعالمية جزءا لا يتجزأ من السياسات الحكومية. ومن أجل تحقيق تلك الغاية، تقترح بيرو بعض المبادئ التوجيهية. أولا، أن طابع الإدارة البيئية الشامل لعدة قطاعات يعني أنه ينبغي تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها السلطات العامة المسؤولة عن القضايا البيئية والاعلان عن تلك الأنشطة على الصعد الوطني والقطاعي والإقليمي والمحلي، وذلك بغية اتخاذ مبادرات متكاملة ومتناسقة ومترابطة لتحقيق نتائج مثلى. وثانيا، ينبغي اخضاع المبادرات العامة لتحليل نسبة فائدة الموارد المستثمرة إلى تكلفتها والعوائد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية المتوقعة. وثالثا، ينبغي أن تسهم المبادرات العامة المتخذة في المجال البيئي في تحسين القدرة التنافسية للبلد مع القيام في الوقت ذاته بتعزيز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية وحماية المصلحة العامة. ورابعا، ينبغي أن توجه الأنشطة العامة نحو الإدارة القائمة على النتائج وأن تتضمن آليات محفزة ومثبطة لكفالة تحقيق النتائج المتوقعة. وخامسا، فيما يتعلق باليقين القانوني، ينبغي أن تستند الأنشطة العامة إلى قواعد ومعايير واضحة ومتماسكة، وأن تكون متسقة على مدى الزمن، بغية كفالة القدرة على التنبؤ، والثقة، واتباع نهج تدريجي تجاه الإدارة العامة للشؤون البيئية. وسادسا، ينبغي توخي التحسين المستمر: حيث أن الاستدامة البيئية تعتبر هدفا طويل الأجل يتم تحقيقه من خلال جهود تدريجية وديناميةومستمرة. وسابعا، يلزم تحقيق التعاون بين القطاعين العام والخاص: إذ أنه ينبغي تشجيع تجميع الجهود بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المجتمع المدني، بهدف بلوغ الغايات المشتركة وتقاسم المسؤوليات فيما يتعلق بالإدارة البيئية.

١٠٣ – واسترسل قائلا إنه وفقا لخبرة بيرو، فإن إدماج هذه المبادئ في السياسات العامة يفرض تحديات من حيث بناء القدرات، ومنع المنازعات، والتقيد الفعال بالولايات القانونية. ولذلك سعت بيرو إلى الاضطلاع بمشاريع مشتركة بين الوكالات، واتباع سياسة اللامركزية، والبحث عن أوجه تآزر بين السلطات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. ويجري تشجيع المواطنين على المشاركة بصورة نشطة، ولا سيما المواطنين من الأقليات أو الفئات المستضعفة.

١٠٤ – وأردف قائلا إن الخبرة علمت بيرو أهمية القيام، على الصعيد المتعدد الأطراف، بتعزيز إمكانية الوصول إلى آليات المساعدة التقنية، ونقل التكنولوجيا، والموارد المالية بغية تحسين القدرات البيئية الوطنية في سياق الاتفاقات الدولية المعمول بها. وهذه الدروس مهمة أيضا للعملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

١٠٥ – ومضى قائلا إن العالم يواجه حالة لا يمكن فيها كفالة تحقيق النجاح في نهاية المطاف إلا من خلال العمل المتضافر من جانب المجتمع الدولي ككل. ومن ثم، فإن بيرو تناشد الدول الأعضاء أن تتصدى للقضايا البيئية الملحة بروح بناءة وعقلانية ومتماسكة وعادلة ومتداعمة، لمنفعة شعوب العالم والأجيال المتعاقبة.

١٠٦ – **السيدة الرييس** (الامارات العربية المتحدة): قالت إن وفدها أحرز تقدما ملموسا في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وذلك على وجه الخصوص عن طريق تنويع مصادر الدخل في البلد وبناء اقتصاد متنوع وملائم للبيئة. وتسعى الامارات العربية المتحدة إلى أن تصبح

منتجا مسؤولا للنفط عن طريق دعم استقرار الأسعار، واستحداث تكنولوجيات آمنة ومستدامة منخفضة الكربون، والعمل على خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ويجري استخدام الايرادات المتأتية من مبيعات النفط لتطوير الطاقة الشمسية والريحية والبحرية والحرارية الأرضية. وأنشئت لجنة وطنية رفيعة المستوى للاضطلاع بمسؤولية رصد تغير المناخ والتصدي لآثاره، وتم إقرار مجموعة من القوانين للتخفيف من أثر تغير المناخ. ويتعاون القطاعان العام والخاص في بناء مدينة مصدر، وهي مركز جديد للتكنولوجيات النظيفة. ويستضيف البلد الوكالة الدولية للطاقة المتجددة وبصدد إنشاء ما سيصبح في نهاية المطاف أكبر محطة للطاقة الهيدروجينية في العالم، يتوقع أن توفر ٧ في المائة من الاحتياجات الوطنية من الطاقة بحلول عام ٢٠٢٠.

١٠٧ - واستطردت قائلة إن قمة عين على الأرض، التي ستعقد في أبي ظبي في الفترة من ١٢ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ستوفر فرصة لمناقشة سبل الحصول على البيانات البيئية وإيجاد حلول منسقة لنقص المياه، وانعدام الأمن الغذائي، وتغير المناخ. وتساعد الامارات العربية المتحدة العديد من البلدان النامية على مواجهة تلك التحديات وتساهم بصفة منتظمة في وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع.

١٠٨ - **السيد إسلام** (بنغلاديش): قال إنه بعد مرور أربعة عقود على قيام الجنس البشري بمعالجة موضوع الاستدامة لأول مرة في عام ١٩٧٢ في ستوكهولم، أصبحت الاستدامة نموذجا للتنمية. ومع ذلك، فإن آثار تغير المناخ تحدث بمزيد من الشدة والتواتر، مما أدى إلى عكس مسار بعض التقدم الذي أحرز في تحقيق الأهداف الانمائية المتفق عليها دوليا. وهناك بلدان، مثل بنغلاديش، تعتبر أقل البلدان مسؤولية عن تغير المناخ، ولكن من المفارقات الغريبة أنها تتحمل وطأة العواقب. ومع ذلك، فإنه مما يثلج الصدر أن العالم أصبح أكثر اتحادا عن ذي قبل لمكافحة تغير المناخ. ومن المقرر عقد الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) في حزيران/يونيه ٢٠١٢. ويجب على الأمم أن تكبح جماح الحماس القائم وأن تترجمه إلى إجراءات ملموسة. وفي ذلك الصدد، يجب كفالة وجود تمثيل جغرافي عادل في مختلف الهيئات المشاركة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر ريو + ٢٠. ويتطلب التوصل إلى اتفاق في المؤتمر عدم تسييس الخطاب المتعلق بتغير المناخ. وينبغي وضع أهداف طموحة لتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تقطع على أنفسها التزامات مجدية وغير مشروطة بخفض تلك الانبعاثات، وكذلك البلدان النامية المتقدمة. ويجب أن تكفل الوثيقة الختامية للمؤتمر حماية أكثر البلدان ضعفا.

١٠٩ - ومضى قائلا إن التكيف ما زال هو مفتاح كل من القدرة على البقاء والتنمية. وهو يتطلب حشد قدر كبير من الموارد على الصعد العالمي والإقليمي والوطني بل ودون الوطني. وينبغي أن توزع تلك الموارد بصورة منصفة وتوسيع نطاق مشاركة أقل البلدان نموا في آلية التنمية النظيفة. وينبغي للأطراف المدرجة في المرفق الأول أن تقدم المزيد من الدعم المالي لتنفيذ إطار عمل نيروبي.

١١٠ - ومضى قائلا إنه ينبغي لأي اتفاق يتم التوصل إليه في المستقبل بشأن تغير المناخ أن يكفل تمكين أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المعرضة للمخاطر من الحصول على التكنولوجيات الملائمة للبيئة والفعالة من حيث التكلفة. وينبغي إنشاء مجلس لنقل التكنولوجيا لتيسير عمليات نقل التكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا.

١١١ - واستطرد قائلا إن بنغلاديش تتطلع إلى التوصل إلى توافق في الآراء ونتيجة عملية المنحى في الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية ويحث البلدان المتقدمة النمو على أن تتعهد بالتزامات طموحة تتسق مع بروتوكول كيوتو في فترات التزام لاحقة وأن تكفل عدم وجود أي تعارض بين فترة الالتزام الأولى وفترات الالتزام اللاحقة.

١١٢ - واسترسل قائلا إن العالم يواجه تحديات هائلة ناشئة عن الكوارث التي تحدث الآن بشدة أكبر من ذي قبل. ويضاعف من تلك التحديات ظاهرتي تقلب تغير المناخ وارتفاع أسعار المواد الغذائية عالميا. ويعد بناء القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية أمرا حيويا. ومن الأهمية بمكان بذل جهود متضافرة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. ويلزم على وجه الاستعجال زيادة الاستثمار في مجال الحد من أخطار الكوارث زيادة كبيرة لتنفيذ إطار عمل هيوغو. ويمكن أن تستفيد عملية التكيف من المعارف والخبرات المستمدة من آليات الحد من أخطار الكوارث. ويمكن عن طريق تحسين التكامل بين تلك الآليات وتدابير التكيف إعطاء دفعة هائلة للتنمية المستدامة. وتؤيد بنغلاديش تعزيز أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. ويلزم أن ينظر بعناية في فكرة إيجاد أساليب بديلة للتمويل، بما في ذلك توفير إعارات من الوكالات والدول الأعضاء.

١١٣ - واختتم كلمته بقوله أنه يجب على الأمم أن تتحلى بالشجاعة اللازمة لإنقاذ الكوكب باتباع نهج عملي وكلي، وأن تعمل سويا لكفالة حصول أكثر الفئات ضعفا على ما يلزمها من دعم لمواجهة آثار تغير المناخ والكوارث.

١١٤ - **السيدة دونغ زيهوا** (جمهورية الصين الشعبية): قالت إنه منذ انعقاد المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢، أخذت فكرة التنمية المستدامة تحظى بتأييد واسع النطاق؛ وأنشئ العديد من آليات المعاهدات الدولية؛ وتواصلت أشكال شتى من التعاون بشأن البيئة والتنمية. إلا أن الأهداف التي وضعها مؤتمر عام ١٩٩٢ ما زالت بعيدة المنال وما زالت البلدان تواجه الكثير من التحديات في تحقيق التنمية المستدامة. وفي حين يلزم توفير حل عاجل للمشاكل التي تؤرق البلدان النامية، مثل نقص التمويل والتكنولوجيا والقدرات، ظهر العديد من التحديات الجديدة، مثل الأزمتين المالية والغذائية، والاضطرابات الإقليمية، والكوارث الطبيعية، مما زاد من صعوبة السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

١١٥ - ومضت قائلة إن الصين تعلق أهمية كبيرة على مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة باعتباره فرصة مهمة لتمكين المجتمع الدولي من القيام بصورة مشتركة بوضع استراتيجية عالمية للتنمية المستدامة، وتأمل في أن يتمكن المؤتمر من إجراء تقييم كامل لعملية التنمية المستدامة على مدى العقدين الماضيين، وتعزيز الإرادة السياسية، وتنفيذ جميع الالتزامات، واعتماد خطة عمل للمضي قدما في مسار التنمية المستدامة بأسلوب شامل. وينبغي أن يلتزم المؤتمر وعمليته التحضيرية بروح ومبادئ مؤتمر ريو، وبخاصة مبدأ ''المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة''، وأن يدعم ركائز التنمية المستدامة الثلاث بأسلوب متوازن ومنسق، وأن يحترم الملكية الوطنية في جهود التنمية المستدامة، وأن يعطي أولوية لمعالجة شواغل البلدان النامية.

١١٦ - واستطردت قائلة إن الحكومة الصينية تؤيد بقوة مؤتمر ريو وتقوم بالتحضير له بصورة نشطة. وقد أنشأت لجنة تحضيرية تتألف من ٢٩ وزارة ولجنة، واضطلعت بدور نشط في العمليات التحضيرية ذات الصلة، وتبرعت بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار للصندوق الاستئماني للمؤتمر. وعقدت الحكومة الصينية وأمانة المؤتمر ندوة رفيعة المستوى في بيجين، أجريت فيها مناقشات مفتوحة وصريحة وشاملة ومتعمقة ومثمرة للغاية بشأن المواضيع التي يغطيها المؤتمر وأهدافه.

والصين على استعداد لتعزيز التعاون مع بقية أعضاء المجتمع الدولي من أجل العمل على تحقيق نتائج ذات طابع عملي أكبر في المؤتمر.

١١٧ - وأعربت عن الأمل في أن يسفر مؤتمر الأطراف في اتفاقية تغير المناخ في ديربان عن نتائج شاملة ومتوازنة وعملية وايجابية. وترى الصين أنه يجب على المؤتمر أن يواصل المضي في المسار المزدوج للمفاوضات بشأن الاتفاقية والبروتوكول؛ وأن يلتزم بمبدأ ''المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة''؛ وأن يجعل عملية التفاوض عملية تقودها الأطراف ذاتها؛ وأن يكفل الانفتاح والشفافية والمشاركة الواسعة النطاق وأسلوب توافق الآراء. ووفقا لخريطة طريق بالي، ينبغي لمؤتمر ديربان أن ينفذ اتفاقات كانكون لعام ٢٠١٠، وأن يحدد بالتفصيل الترتيبات المؤسسية ذات الصلة، وأن يواصل المفاوضات بشأن القضايا العالقة. وينبغي زيادة تحديد أهداف خفض الانبعاثات كميا للدول المتقدمة النمو الأطراف في البروتوكول في فترة الالتزام الثانية لغاية عام ٢٠٢٠؛ وتحديد التزامات مماثلة لخفض الانبعاثات للبلدان المتقدمة النمو غير الأطراف؛ ووضع ترتيبات مؤسسية للتكيف والتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات لدعم قدرة البلدان النامية على مواجهة تغير المناخ، بما في ذلك ترتيبات القياس والابلاغ والتحقق والشفافية التي تميز بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

١١٨ - وأضافت قائلة إنه فيما يتعلق بالصين، يمثل التصدي النشط لتغير المناخ استراتيجية رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفرصة مهمة للتعجيل بتحويل نمط النمو الاقتصادي والتكيف الهيكلي الاقتصادي. وقد حددت الصين أهدافا ملزمة لتخفيض معدل استهلاك الطاقة لكل وحدة من وحدات الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١٦ في المائة وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من وحدات الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١٧ في المائة، وقامت بذلك برفع حصة الطاقة المستمدة من الوقود غير الأحفوري في مزيج مصادر الطاقة الأولية إلى ١١,٤ في المائة وزيادة بالوعات الكربون الحرجي. واختتمت كلمتها بقولها إن الصين ستبذل جهودا قوية للتحكم في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتعزيز قدرتها على التكيف لتغير المناخ، والمشاركة في التعاون الدولي على نطاق واسع.

١١٩ - **السيدة إسبوسيتو غيفارا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن العالم على شفا أزمة اقتصادية ومالية جديدة واسعة النطاق تحدق بنموذج النمو ذاته، وتخيم عليه في الوقت ذاته أزمة إيكولوجية غير مسبوقة، تنطوي على استنفاد الموارد الطبيعية وتشبع البالوعات الكربونية للكوكب.

١٢٠ - ومضت قائلة إنه نتيجة للأزمة، ستقل كثيرا الموارد المتاحة للأجيال المقبلة عن الأجيال التي سبقتها. ولو كان معدل النمو في جميع البلدان مشابها لمعدله في الولايات المتحدة، سيحتاج الجنس البشري إلى ما يعادل ستة كواكب. ذلك أن أنماط استهلاك البلدان الصناعية والرأسمالية غير مستدامة على الاطلاق. والحل بسيط وواضح: ينبغي للجنس البشري أن يستهلك موارد وينتج نفايات بمعدل يمكن أن يطيقه الكوكب والطبيعة.

١٢١ - واستطردت قائلة إن السبب في أن العالم يسير كالأعمى في الاتجاه الخطأ بالرغم مما يحدق به من مخاطر هو أن الجنس البشري يعيش في ظل النظام الرأسمالي، الذي يعمل على أساس فرضية وحيدة: تحقيق أقصى مكسب فردي في أقصر فترة زمنية ممكنة. وتتمثل أحدى العواقب الحتمية لذلك في أنه لن يمكن وقف نمو استهلاك الموارد وإنتاج النفايات. وتظهر تلك المفارقة أن الأزمة هي أزمة نموذج النمو، الذي يؤدي إلى أزمة إيكولوجية لا يمكن التكهن بعواقبها.

١٢٢ - واسترسلت قائلة إن تلك هي المعضلات التي سيتعين حلها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. غير أن الحل لا يكمن في ''الاقتصاد الأخضر''. فهذا اقتراح مصمم لتعميق منطق الربح الخاص، بإدخال كل شيء - الهواء والمياه والكربون ووظائف الطبيعة - في نطاق الأعمال التجارية. ولا يمكن أن يتوقع أن يقوم القطاع الخاص، الذي ينصب همه الأساسي لا على حماية الطبيعة بل على تحقيق الأرباح، بإنقاذ الكوكب. وما يسمى بنموذج الاقتصاد الأخضر يصب في مصلحة رأس المال لا في مصلحة الكوكب، حيث أنه يسعى إلى إيجاد سوق للنظم الإيكولوجية التي من شأنها تمكين البلدان المتقدمة النمو من الحصول على عوائد مع التنصل من التزاماتها.

١٢٣ - وأعربت عن رغبة بوليفيا في أن توضح أنها لن تقبل تحت شعار ''الاقتصاد الأخضر'' اتجاها بيئيا سوقي النزعة يضع سعرا على كل وظيفة من وظائف الطبيعة، محولا إياها إلى قطاع جديد للأعمال التجارية لأغراض الاستثمار والمضاربة الخاصين.

١٢٤ - وأردفت قائلة إن بوليفيا لن تقبل تحت أي ظرف من الظروف الاقتراحات الداعية إلى خصصة المياه أو زيادة تكلفتها، أو إنشاء سوق عالمية للمياه لمنفعة الشركات الخاصة. فالمياه حق من حقوق الإنسان، وعنصر أساسي للحياة ولإعمال حقوق أخرى؛ وتشكل موردا رئيسيا للتنمية وينبغي للدول أن تكفل توفيرها لمنفعة جميع مواطنيها، لا لمنفعة القطاع الخاص.

١٢٥ - وأردفت قائلة إن الحل لا يكمن بالمثل في السعي من أجل استحداث تكنولوجيات أكثر كفاءة لمواصلة النمو. إذ ليست هناك أية فائدة من زيادة الكفاءة التكنولوجية إذا قمنا في الوقت ذاته بتشجيع زيادة الاستهلاك. فالهدف يجب أن يكون هو النمو بمعدل يمكن للكوكب أن يطيقه.

١٢٦ - واسترسلت قائلة إن تحقيق التنمية المستدامة يعني كفالة ألا تؤدي التنمية إلى تدمير الدورات الطبيعية للأرض، وهذا يعني التفكير في نماذج أخرى للتنمية. ووفقا للعديد من الدراسات العلمية، شهدت الـ ٥٠ سنة الماضية أسرع معدل للتغير في العلاقة بين الإنسان والطبيعة على مدى التاريخ. وقد بدأ النشاط البشري في تجاوز آليات عمل أنظمة الكوكب في كثير من الجوانب التي تتجاوز تغير درجات الحرارة. ويتمثل أحد أكبر التحديات التي ستواجه القرن الحادي والعشرين في استعادة التوازن مع الطبيعة، وإعادة توجيه الاقتصاد العالمي بما يكفل المحافظة على سلامة العلاقات المتشابكة للدورات الطبيعية للأرض والعمل على استعادة تلك السلامة، وتمكين النظم الإيكولوجية من التأقلم مع التغيرات البيئية الحالية وتجديد الكائنات وتنويعها. وهذا ما تفهمه بوليفيا على أنه يمثل حقوق الطبيعة وهذا هو الهدف من القرار المتعلق بالانسجام مع الطبيعة الذي تقدمه بوليفيا سنويا إلى لجنة التنمية المستدامة.

١٢٧ - وأضافت قائلة إن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ينبغي ألا يعيد التفاوض على جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ التنفيذية، ولكنه ينبغي أن يعيد التأكيد عليهما بقوة. ومن الضروري أن يتم تعزيز مبدأ سيادة الدول على مواردها، ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، والمسؤولية التاريخية للبلدان المتقدمة النمو، والتعاون الدولي، ونقل التكنولوجيا والتمويل إلى البلدان النامية. واختتمت كلمتها بقولها إنه ينبغي أن تكون الأهداف الرئيسية للمؤتمر هي التوصل إلى التزام قوي بالقضاء على الفقر واستعادة الوئام مع الطبيعة، وهذه هي مسؤولية الدول الأعضاء بوصفها بلدانا وبوصفها سكانا لكوكب الأرض، وهو كوكب استعارته من الأجيال اللاحقة ولكنها أخفقت في المحافظة على سلامته.

١٢٨ - **السيدة سميث** (النرويج): قالت إن الجنس البشري قطع شوطا هائلا خلال السنوات الـ ٢٠ تقريبا التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر قمة الأرض في عام ١٩٩٢. فقد تضاعف الناتج المحلي الاجمالي على مستوى العالم ثلاث مرات. وزاد متوسط العمر المتوقع في جميع البلدان تقريبا بسنوات عديدة. وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من أكثر من ١٢ مليون طفل إلى ٧,٢ ملايين طفل. وانتشل مئات الملايين من ربقة الفقر المدقع وما برحت الطبقات المتوسطة آخذة في النمو. ومع ذلك، هناك مئات الملايين من البشر الذين لم يستفيدوا من العولمة والنمو وهناك تفاوتات متزايدة لا تطاق في معظم البلدان. وقد أحرز تقدم كبير في السيطرة على التلوث الصناعي والمخاطر الصناعيه، ولكن الموارد الطبيعية ما برحت تتعرض لضغوط متزايدة. وتشكل زيادة إنتاج الأغذية وكفالة إمكانية الحصول على الأغذية بأسعار معقولة تحديا مستمرا. وزاد استهلاك الطاقة بنسبة ٤٠ في المائة وما زال العالم يعتمد اعتمادا شديدا على الوقود الأحفوري. وينطوي ذلك الاعتماد على عواقب وتهديدات خطيرة. ومن الواضح أن العالم يمضي في مسار غير قابل للاستدامة.

١٢٩ - ومضت قائلة إن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة يتيح فرصة فريدة لاتباع نهج متجدد ومتكامل تجاه التنمية المستدامة، يوفق بين النمو والعدالة الاجتماعية والاحتياجات البيئية. ويلزم حل القضايا المتعلقة بتغير المناخ. ويبدو أن هناك الكثير من البلدان غير القادرة أو غير الراغبة في مواجهة تلك التحديات بأسلوب يتسم بالمسؤولية. لذلك ينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أن يعالج عددا من القضايا، هي، الطاقة؛ وأنماط الانتاج والاستهلاك المستدامة؛ وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري عن طريق منع إزالة الغابات وتدهور الأراضي؛ وتوفير فرص عمل خضراء؛ وتحقيق المساواة بين الجنسين في تعزيز التنمية المستدامة.

١٣٠ - واستطردت قائلة إن استخدام الطاقة تترتب عليه آثار فيما يتعلق بالنمو والصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين وإيجاد فرص عمل. وتوفير المزيد من الطاقة من مصادر متجددة يعد استراتيجية مفيدة لجميع الأطراف فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. وتهدف مبادرة النرويج في مجال الطاقة والمناخ، المعروفة باسم ''الطاقة +''، إلى زيادة إمكانية الحصول على الطاقة، وتسريع التغير التكنولوجي، وتشجيع الطاقة المتجددة. وينبغي أن يضع المؤتمر استراتيجية لمتابعة دعوة الأمين العام إلى ''توفير الطاقة المستدامة للجميع''.

١٣١ - واستطردت قائلة إن الضرائب المحفزة على مراعاة البيئة تعد أدوات مهمة في السعي للأخذ بأنماط الانتاج والاستهلاك المستدامة. وقد كانت النرويج رائدة في ذلك الصدد حيث فرضت ضرائب الكربون على صناعاتها البترولية منذ عام ١٩٩١. وبالرغم من بعض الشكوك الأولية، أدرك الناس أن ضرائب الكربون لم تؤثر سلبا على النمو وفرص العمل، وثبت أنها وسيلة فعالة لتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة والبدائل الخضراء.

١٣٢ - وأردفت قائلة إن النرويج تؤيد استحداث أساليب وإنشاء مؤسسات لتيسير زيادة المبالغ المدفوعة مقابل التخفيضات المحققة في الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، ولا سيما بموجب البرنامج المعزز للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها.

١٣٣ - واسترسلت قائلة إن فرص العمل الخضراء، وهي عنصر أساسي من عناصر التحول إلى الاقتصاد الأخضر، تساعد على الحد من استهلاك الطاقة والمواد الأولية، وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتقليل النفايات والتلوث، وحماية النظم الإيكولوجية. وتتوفر لدى جميع القطاعات والمشاريع على اختلاف أنواعها، في المناطق الحضرية والريفية، وفي البلدان أيا كان مستوى تنميتها

الاقتصادية، إمكانية لأن تصبح أكثر اخضرارا. وتؤيد النرويج أن يتم التحول بصورة منصفة اجتماعيا، على أساس حوار اجتماعي شامل ومبادئ أساسية وحقوق العمال.

١٣٤ - ومضت قائلة إن ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل الرسمية يعطي البلدان مزية تنافسية. لذلك فإن تحسين سياسات المساواة بين الجنسين والاستثمار في صحة الفتيات والنساء وتعليمهن لا يعتبر مسألة من مسائل حقوق الإنسان فحسب بل سياسة اقتصادية كلية سليمة وشرطا أساسيا للتنمية المستدامة. ومن شأن تلك السياسات ألا تكون فعالة إلا إذا عملت المرأة على تمكين ذاتها والمشاركة في الحياة السياسية، بما في ذلك في عمليات صنع القرار المتصلة بالموارد الطبيعية. واختتمت كلمتها بقولها إن النرويج ستشجع تعميم مراعاة المنظور الجنساني في نتائج مؤتمر ريو.

١٣٥ - **السيد شيبازيوا** (زمبابوي): قال إنه لا تزال هناك أربع سنوات بالضبط على موعد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن بلدانا كثيرة، ولا سيما في أفريقيا، ليست على المسار الصحيح لتحقيقها. ويواجه العالم الآلاف من المشاكل التي تتراوح من الأزمات المالية والطاقية إلى الأزمات الناجمة عن تزايد انتشار الفقر. وفي حين أن البلدان النامية هي أقل البلدان إسهاما في الأزمة المالية العالمية وتغير المناخ، فإنها أكثرها تضررا بسببهما؛ ومن ثم عدم قدرتها على تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك هدف كفالة استدامة البيئة.

١٣٦ - ومضى قائلا إنه في الوقت الذي أخذت فيه الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تكتسب زخما، تؤمن زمبابوي بأن الوقت قد حان لتقييم ما اتفق عليه في السابق بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية للوقوف على التقدم المحرز والصعوبات التي صودفت. وقد آن الأوان للوفاء بالالتزامات التي قطعت في عام ١٩٩٢ وإحراز نتائج ملموسة. ويتيح المؤتمر أيضا فرصة لتقييم بعض المفاهيم مثل ''الاقتصاد الأخضر''، والتي تعني أشياء مختلفة لمختلف البلدان. وبالنسبة للعالم الثالث، يجب ألا يستخدم المفهوم كمشروطية جديدة من مشروطيات التجارة التي تعوق التنمية. إذ ينبغي أن يعزز ''الاقتصاد الأخضر'' الروابط بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة لمنفعة البلدان النامية.

١٣٧ - وأضاف قائلا إنه بالرغم من المشاكل المالية والاقتصادية التي ما فتئت زمبابوي تواجهها نتيجة للجزاءات الاقتصادية التي فرضتها بعض البلدان الغربية، فإن البلد لا يزال ملتزما بمواصلة الجهود من أجل تحقيق الأهداف الانمائية للألفية، بما في ذلك هدف التنمية المستدامة. ويوجد في زمبابوي وعي واسع النطاق بالبيئة وبالأنشطة الضارة بالبيئة. وتدعو وكالة الإدارة البيئية إلى إنشاء آلية للرصد الذاتي. ويشير تزايد الطلبات المقدمة من الشركات لإجراء اختبارات تلوث الهواء وتقييمات الأثر البيئي إلى أن سن زمبابوي لقانون الإدارة البيئية قد بدأ يحدث أثرا إيجابيا على الوعي البيئي والإدارة البيئية.

١٣٨ - واستطرد قائلا إن زمبابوي شرعت في الثمانينيات في الاضطلاع ببرامج مجتمعية لإدارة الموارد الطبيعية من خلال مبادرة محلية تسمى ''إدارة المناطق المجتمعية لموارد الشعوب الأصلية''، مركزة على الموارد الحرجية والحياة البرية، وهي المبادرة التي انتشرت في البلد بأسره وفي منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. كما تشارك زمبابوي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في برامج للرصد البيئي والحفاظ على الموارد الطبيعية تحت رعاية الجماعية الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي.

١٣٩ - واسترسل قائلا إن زمبابوي، شأنها شأن البلدان النامية الأخرى، تواجه تحديات الافتقار إلى القدرات التقنية المؤسسية ومحدودية موارد الميزانية في سعيها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالاستدامة البيئية. وأعرب عن ترحيب بلده بتلقي مساعدات في مجالات من قبيل تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ وزيادة الوعي البيئي؛ وبناء القدرات في مجال جمع البيانات وتحليلها ونشرها؛ واستغلال وتطوير مصادر بديلة للطاقة؛ وتوفير المياه النظيفة والمرافق الصحية. وأضاف في هذا الصدد أن وفاء البلدان المتقدمة النمو بالالتزامات التي تعهدت بها طواعية فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية ما زال يشكل عنصرا رئيسيا في تعزيز القدرات العلمية والتقنية والتكنولوجية والتنمية في البلدان النامية.

١٤٠ - **السيد بورغ** (مالطة): قال إن بلده يدرك تماما مدى الحاجة إلى حفظ الحياة البحرية الطبيعية لمنفعة الجميع. وكما ذكر الأمين العام بحق في تقريره، فإن الشعاب المرجانية توفر منافع اجتماعية واقتصادية وبيئية للملايين من البشر. وما برحت مالطة تؤيد ما أصبح يعرف باسم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي يدعو مبدأها الأساسي إلى المحافظة على البحار بوصفها تراثا مشتركا للبشرية. وقد جعلت حكومة مالطة البيئة البحرية محورا لتركيز عملها، وهي فخورة بالتقدم الذي أحرزته في الحفاظ على نوعية مياه البحر والحياة البحرية. ومالطة ملتزمة بنسبة ٩٥,٤ في المائة بالمعايير الصارمة لمياه الاستحمام التي وضعها الاتحاد الأوروبي وهي البلد الوحيد في منطقة البحر الأبيض المتوسط الذي يعالج جميع المياه المستعملة قبل صرفها في البحر.

١٤١ - ومضى قائلا إن حكومة مالطة أنشأت عملية للتشاور العام على نطاق واسع بشأن جميع جوانب البيئة بغية تحديث السياسة البيئية الوطنية. وتركز السياسة الوطنية على ستة مواضيع رئيسية هي: خضرنة الاقتصاد؛ وحماية الصحة البيئية؛ واستخدام الموارد بصورة كفؤة ومستدامة؛ وتحسين البيئة المحلية؛ وتوجيه الاهتمام للأشكال الأكثر استدامة في مجالات الزراعة والنقل والسياحة؛ والتركيز على قضايا الاستدامة الطويلة الأجل، بما في ذلك تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والنظم الإيكولوجية، وحالات الطوارئ المتصلة بالبيئة.

١٤٢ - وأردف قائلا إن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ينبغي أن يوفر الأساس اللازم لإعادة تنشيط الاقتصادات السليمة بيئيا وأن يشكل نقطة البداية للتحول نحو الاقتصادات الخضراء على النطاق العالمي. وتدعم مالطة تعزيز ورفع مستوى برنامج الأمم المتحدة للبيئة لجعله صوت الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسائل البيئية.

١٤٣ - واستطرد قائلا إن مالطة تواصل دعمها القوي للمبادرات التي تهدف إلى تخفيف الآثار الناجمة عن تغير المناخ، ولا سيما على الدول الجزرية الصغيرة والضعيفة. وأعرب عن أمل بلده في أن يجري في الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقودة في ديربان تدعيم ما أحرز من تقدم في مؤتمرات تغير المناخ السابقة.

١٤٤ - ومضى قائلا إن مالطة تضطلع بجهود نشطة في دعم المشروع المتعلق بدبلوماسية تغير المناخ الذي تضطلع به المؤسسة الدبلوماسية (DiploFoundation)، بهدف تعزيز قدرات الدول الصغيرة والنامية في مجال السياسات، مع التركيز على زيادة الوعي بين الدبلوماسيين ومقرري السياسات. واختتم كلمته بقوله إن المشروع شمل أكثر من ١٦٠ مشتركا في برنامج تدريبي وبحثي مكثف وعالي الجودة عن طريق شبكة الإنترنت بشأن قضايا تغير المناخ الوثيقة الصلة ببلدان المشتركين، ومن المقرر مواصلته في عام ٢٠١٢.

١٤٥ - **السيد ناكونيتشنيي** (أوكرانيا): قال إن الاضطلاع بأعمال تحضيرية نشطة وبناءة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وبخاصة في اللجنة الثانية، من شأنه أن يساعد على كفالة نجاح ذلك الاجتماع التاريخي المقبل. وأعرب في هذا الصدد عن إشادة وفده باللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لما قدماه من مساهمات في العملية التحضيرية.

١٤٦ - ومضى قائلا إن أوكرانيا تقدر تركيز المؤتمر تحديدا على الاقتصاد الأخضر والقضاء على الفقر، اللذين ينبغي أن يكونا الهدفين الرئيسيين لسياسات التنمية المستدامة. وينبغي للمؤتمر أن يعامل القضايا البيئية معاملة أكثر توازنا وتنسيقا، وأن يتخذ مقررات جسورة وتطلعية بشأن تعزيز هيكل الحوكمة البيئية، وأن يتصدى بمزيد من القوة لقضايا تدهور الأراضي والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي، التي تهدد الأمن الغذائي وتدفع إلى حدوث توترات اجتماعية واقتصادية.

١٤٧ - واستطرد قائلا إن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تدهور الأراضي والتصحر والجفاف الذي عقد في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ كان فرصة جيدة للنهوض بتلك القضايا الهامة في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقال إن أوكرانيا تشيد بإطلاق مبادرات عالمية جديدة في ذلك المجال، ولا سيما مبادرة الشراكة العالمية من أجل التربة في سبيل الأمن الغذائي بقيادة منظمة الأغذية والزراعة، ومبادرة الجوانب الاقتصادية لتدهور الأراضي بقيادة المفوضية الأوروبية، وتتطلع للمساهمة في تنفيذهما.

١٤٨ - واسترسل قائلا إن ثمة حاجة إلى تدعيم دور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بوصفها صكا أساسيا للإدارة المستدامة للأراضي في جميع أنحاء العالم. وأعرب عن ترحيب وفده بالتقدم الذي أحرز في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، الذي عقد مؤخرا في جمهورية كوريا، تنفيذا للاستراتيجية العشرية للاتفاقية. وقال إنه يلزم مع ذلك زيادة الدعم العلمي للاتفاقية، ولا سيما للجنتها المعنية بالعلم والتكنولوجيا. وينبغي زيادة التركيز على الإجراءات التي من شأنها أن تمكن من حدوث تآزر بين الاتفاقية وغيرها من الصكوك البيئية، وتعزيز آليات التنسيق الإقليمية، لا سيما في أوروبا الوسطى والشرقية، وتشجيع مشاركة المجتمع المدني. وتلتزم أوكرانيا من جانبها بتنفيذ الاتفاقية تنفيذا فعالا. ويجري العمل لإنشاء برنامج لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي حتى عام ٢٠١٣.

١٤٩ - وفيما يتعلق بقضية التنوع البيولوجي، أعرب عن ارتياح وفده للنتيجة الطموحة التي أسفر عنها الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، ولا سيما اعتماد بروتوكول ناغويا المتعلق بالحصول على الموارد الجينية وتقاسم منافعها، الذي ستوقعه أوكرانيا قريبا. كما أشاد بالخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ التي تحدد أهدافا واضحة لتنفيذ الاتفاقية خلال السنوات الـ ١٠ القادمة. وقد أدمجت أوكرانيا الكثير من تلك الأهداف في خطة عملها الوطنية.

١٥٠ - ومضى قائلا إن أوكرانيا ملتزمة بتحقيق التنمية المستدامة، واعتمدت مؤخرا تشريعا جديدا يهدف إلى تكييف المعايير البيئية الوطنية لكي تتلائم مع المعايير الأوروبية والدولية واستحداث نهج متوازن تجاه الركائز البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة.

١٥١ - ومضى قائلا إنه سعيا لتحقيق أهداف التشريع الجديد، اعتمدت خطة عمل وطنية بشأن الحماية البيئية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، توفر إطارا لمراعاة تعميم البيئة في السياسات والاستراتيجيات الوطنية. واختتم كلمته بقوله إن العمل جار بشأن إعداد مسودة ”مفهوم وطني لاستحداث تكنولوجيات أنظف للانتاج والبيئة لغاية عام ٢٠٢٠“. وتحقيقا لتلك الغاية، تم تشكيل فريق عامل مشترك بين الوكالات يضم خبراء من وزارة البيئة في أوكرانيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، فضلا عن ممثلين عن المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.